EOJM
المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

التقرير الإحصائي الربع السنوي

لانتهاكات الحريات الصحفية والإعلامية

(أكتوبر – ديسمبر2024)

المرصد المصري للصحافة والإعلام
برنامج الرصد والتوثيق

التقرير الإحصائي الفصلي الرابع
عن حالة الصِّحافة والإعلام في مصر خلال الفترة
(أكتوبر - ديسمبر) ٢٠٢٤

إعداد

عصام ناصر

مراجعة لُغوية

مارسيل نظمي

إخراج فني

سمر صبري

المحتويات

- مقدمة
- المنهجية
- المحور الأول: العرض البياني للانتهاكات خلال الربع الرابع من عام 2024
- المحور الثاني: مستجدات الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي خلال الربع الرابع من عام 2024
- المحور الثالث: أبرز الأحداث خلال الربع الرابع من عام 2024
- خاتمة وتوصيات

المقدمة

يصدر المرصد المصري للصحافة والإعلام تقرير ربع سنوي، يغطي أهم النشاطات والخطابات الصادرة عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، كما يتناول بالرصد والتحليل كل الانتهاكات التي وقعت خلال ربع العام المنصرم.

يهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على الانتهاكات التي وقعت بحق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات، والتعرف على طبيعة هذه الانتهاكات، وكذلك تسليط الضوء على أداء المؤسسات الحاكمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر، لعل ذلك يساعدنا في تقييم نشاط هذه المؤسسات، وفي فهم منطق الانتهاكات.

وأخيرًا يناقش التقرير أهم الأحداث التي وقعت خلال هذا الربع من العام؛ وأبرز الانتهاكات خلال الفترة نفسها، والانتهاكات النوعية الجديدة على الوضع الصحفي والإعلامي، أو الأحداث التي شغلت المجال الصحفي والإعلامي خلال الفترة محل الرصد، ومن شأن كل ذلك أن يفتح المجال لطرح مقترحات لتطوير الأداء، وسبل الحد من الانتهاكات.

ولا يكتفي المرصد بمراقبة الانتهاكات، وفهم منطقها وطرح مقترحات للحد منها؛ بل يقدم الدعم اللازم لضحايا هذه الانتهاكات وقت حدوثها.

استقراء الانتهاكات والنشاطات:

أولًا: فيمَا يتعلق بالانتهاكات:

بداية فقد شهد الربع الأخير من عام 2024 وقوع 54 انتهاكًا، هذه الانتهاكات وقع معظمها بحق صحفيين وإعلاميين ذكور، بواقع 46 انتهاكًا، في حين وقع 8 انتهاكات بحق شخصيات اعتبارية أو مؤسسات صحفية كاملة، في حين لم تشهد تلك الفترة -فيما رصدنا- وقوع انتهاكات بحق صحفيات وإعلاميات أو بحق مجموعات صحفية كاملة.

هذه الانتهاكات الـ54 التي شهدتها الشهور الثلاث الأخيرة من العام، تكشف لنا أن النسبة الأكبر من الانتهاكات التي وقعت كانت تجديد حبس على ذمة التحقيقات، إذ تكرر وقوعها 29 مرة خلال تلك المدة، يليها انتهاكات "الفصل التعسفي، ومنع بث أو إذاعة محتوى إعلامي" حيث وقع كل منهما 4 مرات خلال نفس المدة، يليها انتهاكات "سب وقذف، وسرقة حقوق ملكية فكرية" بواقع 3 مرات لكل منهما، ثم تأتي انتهاكات "استيقاف/ احتجاز غير قانوني، مصادرة/ الاستيلاء على منقولات، ومنع من ممارسة العمل" بواقع مرتين لكل منهم خلال الشهور الثلاث، وأخيرًا انتهاكات "إحداث إصابة، قرار غلق وسيلة إعلامية، وإزالة محتوى إعلامي أو صحفي،

والتعرض للضرب، وحكم قضائي بالحبس أو السجن" بواقع مرة وحيدة لكل انتهاك منهم.

التوزيع الجغرافي للانتهاكات التي شهدها الربع الأخير من عام 2024، يظهر أن محافظة القاهرة -كالمعتاد- كانت أكثر محافظات الجمهورية شهدت انتهاكات في نطاقها الجغرافي، إذ شهدت وقوع 28 انتهاكًا، يليها محافظة الشرقية، التي شهدت وقوع 7 انتهاكات؛ لوقوع سجن العاشر من رمضان في نطاقها الجغرافي، يليهما محافظة القليوبية التي شهدت وقوع 6 انتهاكات، ثم محافظة الجيزة التي وقع في نطاقها الجغرافي 5 انتهاكات، ثم محافظة الإسكندرية 4 انتهاكات، وبعدها محافظة المنوفية 3 انتهاكات، وأخيرًا انتهاك وحيد وقع بحق صحفي يعمل لمؤسسة صحفية مصرية خارج مصر.

جميع الانتهاكات المرصودة خلال الفترة التي يغطيها التقرير جرى توثيقها بشكل مباشر، بالعودة إلى من وقع بحقه الانتهاك أو أحد ذويه، أو عبر التواجد الميداني لمحامي المرصد، أو من الإطلاع على مستند رسمي، أو مشاهدة فيديو يوثق الواقعة. إذ تم توثيق 53 انتهاكًا بصورة مباشرة، فيما وثق انتهاك وحيد بصورة غير مباشرة.
أما توزيع الانتهاكات بحسب تخصص الضحية الواقع عليها الانتهاك، خلال الشهور الثلاث الأخيرة من عام 2024، يكشف لنا، أن فئة مصور كانت الأكثر عرضة للانتهاكات خلال هذه المدة، إذ وقع بحقها 11 انتهاكًا، يليها فئة محرر صحفي حيث وقع بحق العاملين بهذا التخصص 9 انتهاكات، ثم فئة كاتب صحفي والتي طالها 8 انتهاكات، بعدها فئتي "رسام كاريكاتير، وإعلامي" إذ وقع بحق كل منهما 5 انتهاكات، يليها فئات "صحفي ديسك، مقدم برامج، غير محدد التخصص" حيث وقع بحق كل منها 3 انتهاكات، ثم تأتي فئتي "أخصائي SEO ، ومترجم" بواقع 2 انتهاك لكل منهما، وأخيرًا تتذيل القائمة فئات "رئيس تحرير، مخرج، ومراسل" بواقع انتهاك وحيد لكل فئة من الثلاث.

أما لو قاربنا الانتهاكات التي شهدها الربع الأخير من عام 2024، من زاوية نوع جهة عمل ضحية الانتهاك؛ سنجد أن العاملين في وسائل إعلام رقمية/مواقع إلكترونية كانوا الأكثر عرضة للانتهاكات، بواقع 39 انتهاكًا من أصل 54 انتهاكًا؛ ولعل ذلك يعود إلى كون هذه الفئة هي الأقل حماية أمام القانون، والأكثر ضعفًا في علاقتها بالسلطة السياسية، وكذلك في علاقتها بالمؤسسة التي تعمل لحسابها، وأخيرًا في علاقتها بالشارع، فهي الأكثر هشاشة، وليس ثمة قوانين كثيرة تخاطبها وتنظم علاقتها بالجهات المختلفة وتنص على حقوقها وواجباتها.
في المركز الثاني يأتي العاملين في وسائل إعلام مرئية بواقع 12 انتهاكًا، وأخيرا العاملين بمطبوعات صحفية بواقع 3 انتهاكات خلال الفترة نفسها.

توزيع الانتهاكات وفقًا لملكية جهة عمل الضحية، يجيب على سؤال هام ومركزي، وهو: من يملك المؤسسات الإعلامية التي يتعرض صحفييها للانتهاكات؟ الإجابة على هذا السؤال تساعدنا على فهم العلاقة بين رأس المال والانتهاكات. وفق هذا المعيار، نجد أن العاملين في وسائل إعلام مملوكة لرؤوس أموال خاصة ومحلية هم الأكثر عرضة للانتهاكات، فهم عرضة للانتهاكات من طرف مجلس إدارات هذه المؤسسات، كذلك عرضة للانتهاكات من طرف السلطة السياسية ومن طرف الشارع. وقد وقع بحق هذه الفئة 43 انتهاكًا خلال الثلاث أشهر التي يغطيها التقرير.

أما العاملين/ات في مؤسسات صحفية وإعلامية مملوكة لرؤوس أموال أجنبية يأتون في المركز الثاني، بواقع 7 انتهاكات؛ ولعل تراجع أعداد الانتهاكات الواقعة بحق صحفيين وإعلاميين يعملون في مؤسسات إعلامية مملوكة لجهات أجنبية؛ يعود إلى حرص هذه الجهات على الالتزام بحقوق العاملين لديهم، والالتزام بقانون العمل المنظم للعلاقة بين الإدارة والعاملين، كما يعود إلى تراجع أعداد هذه المؤسسات الصحفية والإعلامية الأجنبية في مصر؛ بسبب غياب الحريات الإعلامية والمناخ الضاغط.

في الترتيب الأخير، يأتي العاملين في مؤسسات صحفية وإعلامية مملوكة للحكومة، بواقع 4 انتهاكات فقط؛ ويعود ذلك ليس فقط إلى التزام العاملين في هذه الجهات بالخط الحكومي، وإنما يعود لتمتعهم بامتيازات في الحركة والعمل غير متاحة لغيرهم.

أما بخصوص هوية القائم بالانتهاك، فإن توزيع الانتهاكات التي شهدتها الشهور الثلاث الأخيرة من عام 2024، يكشف لنا: أن جهات قضائية كانت الأكثر ارتكابًا للانتهاكات بحق الصحفيين والإعلاميين خلال الشهور الثلاث، بواقع 30 انتهاكًا، يليها الشركات الأمنية الخاصة، التي ارتكبت 8 انتهاكات بحق صحفيين وإعلاميين، في المركز الثالث تأتي الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، أبرزها المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، والتي ارتكبت 7 انتهاكات بحق صحفيين وإعلاميين، يليها "قنوات تلفزيونية" ارتكب القائمين عليها 5 انتهاكات بحق صحفيين وإعلاميين، ثم مؤسسات صحفية ارتكبت 2 انتهاك بحق عاملين لديها، وأخيرًا "جهات أمنية، جهات عسكرية أجنبية" ارتكبت 2 انتهاك؛ وبخصوص "جهات أجنبية عسكرية" فهي تشير إلى الجيش الإسرائيلي الذي أصابت إحدى غاراته على جنوب لبنان صحفيًا يعمل لحساب قناة القاهرة الإخبارية.

ثانيًا: النشاطات الصادرة عن الجهات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي:

يصنف ما صدر عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر وفق تصنيفات 3 كبرى؛ **الأول:** تقسيم هذه الصادرات على محورين كبيرين؛ الصادر عن الجهات النقابية، ويقصد بها ما يصدر عن نقابة الصحفيين ونقابة الإعلاميين. والصادر عن الجهات الرقابية، وتشير إلى (الهيئة الوطنية للصحافة، الهيئة الوطنية للإعلام، المجلس الأعلى للإعلام). ما صدر عن الجهات المعنية بالعمل الصحفي والإعلامي.

التصنيف الثاني: وفق معيار الجهة التي صدر عنها هذه النشاطات.

التصنيف الثالث: هو الاقتراب مما صدر عن الجهات المعنية بالعمل الصحفي والإعلامي في مصر وفق نوع الصادر؛ إذ لدينا تصنيفات لما صدر، وهي (بيان، فعاليات، إعلان، تهنئة، خطاب، تصريح، خبر، نعي، قرار، بروتوكول، تكريم).

وفق التصنيف الأول، صدر عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر 247 نشاطًا خلال الشهور الثلاثة الأخيرة من عام 2024؛ هذه الصادرات تقسم إلى؛ 162 نشاطًا صادرًا عن نقابتي الصحفيين والإعلاميين، فضلًا عن 85 نشاطًا صادرًا عن (المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، والهيئة الوطنية للصحافة، والهيئة الوطنية للإعلام.

هذه الصادرات يمكن تصنيفها وفق معيار الزمن، إلى: 80 نشاطًا خلال شهر أكتوبر 2024، 61 نشاطًا خلال شهر نوفمبر 2024، وأخيرًا 106 نشاط خلال شهر ديسمبر 2024؛ ما يعني أن الشهر الأخير كان الأكثر نشاطًا وفاعلية بين الشهور الثلاث.

التصنيف الثاني: أما تصنيف ما صدر عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر وفق معيار الجهة التي صدر عنها النشاط، فهي تأتي كالتالي: نقابة الصحفيين في المقدمة؛ إذ صدر عنها منفردة 141 نشاطًا وفعالية خلال الأشهر الثلاث ويليها بفارق كبير المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، والذي صدر عنه 43 نشاطًا وفعالية.

جاء في المركز الثالث تأتي الهيئة الوطنية للإعلام، إذ صدر عنها 22 نشاطًا وفعالية. وفي المركز الرابع تأتي نقابة الإعلاميين، التي صدر عنها 21 نشاطًا وفعالية، وفي المركز الأخير تأتي الهيئة الوطنية للصحافة حيث صدر عنها 20 نشاطًا وفعالية.

التصنيف الثالث: يتعلق بتصنيف الصادر عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، وفق نوع المحتوى الصادر يكشف لنا أن فئة خبر هي الأكثر رصدًا خلال تتبع ما صدر عن الجهات المعنية بتنظيم الصحافة والإعلام في مصر، إذ تكرر 115 مرة خلال الشهور الثلاثة محل الاهتمام، يليه فئة فعاليات، إذ نظمت هذه الجهات 32 فعالية تدريبية أو احتفالية أو تثقيفية خلال الشهور الثلاث الأخيرة من 2024.

في المركز الثالث تأتي فئة إعلان؛ إذ أعلنت هذه الجهات عن 26 نشاطًا خدميًا، في المركز الرابع تأتي فئة قرار؛ إذ صدر عن هذه الجهات 18 قرارًا، في المركز الخامس تأتي فئة تهنئة، إذ صدر عن هذه الجهات 14 تهنئة، كذلك أصدرت هذه الجهات 13 بيانًا فضلًا عن 11 تصريحًا، يليها صدور 10 بيانات نعي، وفي الأخير صدر عن هذه الهيئات 3 بروتوكولات تعاون، وفئة خطاب 3 مرات، وأخيرًا 2 حفل تكريم.

أما تتبع ما صدر عن هذه الجهات بشكل تفصيلي، يتناول كل جهة أو مؤسسة على حدة؛ فهو يكشف لنا التالي:

أولًا: المؤسسات النقابية:

(1) نقابة الصحفيين: نقابة الصحفيين هي المؤسسة الأعلى نشاطًا بين الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، إذ صدر عنها منفردة 141 نشاطًا من أصل 247، ما يعني أن أكثر من نصف النشاطات الصادرة عن هذه الجهات هي صدرت في حقيقتها عن نقابة الصحفيين.

أما توزيع هذه النشاطات حسب نوعيتها نجد أننا رصدنا 62 خبرًا عن نشاطات داخل النقابة، نشاطات ليست فعاليات أو إعلانات أو بيانات أو تصريحات، أو أيًا من التصنيفات الأخرى المعتمدة في التقرير. يليها فئة فعالية، إذ يكشف الرصد أن النقابة نظمت 32 فعالية تدريبية أو تثقيفية أو احتفالية خلال الشهور الثلاث التي يغطيها التقرير، ثم تأتي فئة إعلان؛ إذ أعلنت النقابة عن 23 رحلة ترفيهية أو خدمة علاجية أو اجتماعية خلال الفترة التي يغطيها التقرير، خلال الفترة نفسها أصدرت النقابة 12 بيانًا تعلن من خلاله موقفها في قضايا تراها

مهمة، كما صدر عن مسئولي النقابة 6 تصريحات بحسب المنشور على موقع النقابة الرسمي.

كذلك أصدر مجلس النقابة خلال الأشهر الثلاث عدد 3 خطابات وجهتها لجهات رسمية، في ملفات تتعلق بالشأن الصحفي في مصر. وأخيرًا، فقد وقعت النقابة خلال المدة نفسها 3 بروتوكولات تعاون، وصدر عنها قرارًا وحيد.

(2) نقابة الإعلاميين: الإعلاميين مؤسسة تتقاسم مع نقابة الصحفيين المسؤولية عن الصحفيين/ات والإعلاميين/ات في مصر، بالتالي -من الناحية النظرية على الأقل- هي لا تقل في أهميتها نقابة الصحفيين لكن الواقع يكشف هامشية دور النقابة وهو ما يمكن الخروج به من تتبع نشاط النقابة ورصد مخرجاتها، إذ خلال 3 أشهر وهي الفترة التي يغطيها التقرير، صدر عن نقابة الإعلاميين 6 أخبار عن أدوار النقابة ونشاطاتها، كما صدر عنها 6 بيانات نعي فضلًا عن 3 بيانات تهنئة، وعدد 2 حالات تكريم وتصريح وحيد، وكذلك إعلان وحيد، فيما صدر عنها قرارين وكلاهما يمثل انتهاكًا للعمل الإعلامي في مصر.

ثانيًا: المؤسسات الرقابية: بعد أن رصدنا بصورة إجمالية النشاطات الصادرة عن المؤسسات المُنظمة للعمل الصحفي والإعلامي خلال الربع الرابع من عام 2024، نستعرض هنا، النشاطات الصادرة عن كل مؤسسة من تلك المؤسسات بشكل منفصل. **(1) المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام:** بخصوص المجلس فهو ثاني أكثر الجهات المعنية بالعمل الصحفي والإعلامي في مصر، نشاطًا، بعد نقابة الصحفيين؛ إذ صدر عنه 43 نشاط خلال الشهور الثلاث التي يغطيها التقرير، في حين صدر عن الهيئة الوطنية للإعلام 22 نشاط، وصدر عن نقابة الإعلاميين 21 نشاط، وصدر عن الهيئة الوطنية للصحافة 20 نشاط؛ ما يعني أن نقابة الصحفيين تحلق بعيدا بواقع 141 نشاط، يليها مع فارق كبير المجلس الأعلى للإعلام بواقع 43 نشاط، وفي ذيل الترتيب تأتي المؤسسات الثلاث المشار إليها. أما تفصيل ما صدر عن المجلس الأعلى للإعلام فهو كالتالي؛ 19 خبر عن نشاطات للمجلس خلال الشهور الثلاث، عدد 10 قرارات صدرت عن المجلس، عدد 8 بيانات تهنئة صدرت عن المجلس، عدد 2 إعلان عن نشاطات ترفيهية يقدمها المجلس، وكذلك عدد 2 تصريح صدرا عن مسؤولي المجلس، وأخيرًا بيان توضيحي وحيد، وبيان نعي وحيد.

(2) الهيئة الوطنية للصحافة: الهيئة هي الجهة المسؤولة عن المؤسسات الصحفية القومية، أو المملوكة للدولة، والهيئة خلال الشهور الثلاث صدر عنها 20 نشاطًا، هذه النشاطات جاءت كالتالي: 20 خبرًا عن فاعلية المؤسسة وأدوارها، بالإضافة إلى بيان تهنئة وحيد، وبيان موقف وحيد، وتصريح وحيد، وقرار وحيد، وبروتوكول تعاون وحيد.

(3) الهيئة الوطنية للإعلام: الهيئة هي الجهة المسؤولة عن القنوات التلفزيونية القومية، أو المملوكة للدولة، والهيئة خلال الشهور الثلاث صدر عنها 20 نشاطًا، هذه النشاطات جاءت كالتالي: 12 خبرًا عن فاعلية المؤسسة وأدوارها، فضلًا عن 4 قرارات، 3 بيانات نعي، 2 بيان تهنئة، وتصريح وحيد.

ثالثًا- أبرز قضايا المجتمع الصحفي والإعلامي خلال الربع الرابع من العام:

نتناول في هذا الجزء أهم التطورات التي شهدها المجتمع الصحفي والإعلامي في مصر، وفي هذا النطاق نتناول قضيتين؛ **الأولى:** المجتمع الصحفي والإعلامي في مصر بين مساعي الترويض ومحاولات المقاومة. **الثانية:** إعادة تشكيل المؤسسات الناظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر.

البناء المفاهيمي والمنهجي للتقرير:

يستند التقرير إلى إطار مفاهيمي واضح، وبناء منهجي صارم، طوّره المرصد المصري خلال سنوات عمله على مِلَفّ الصِّحافة والإعلام في مصر؛ مُستعينًا بما تراكم من خبرات ومعايير دولية للتوثيق، واستقصاء الحقيقة.

المنهجية

مصادر عملية الرصد:

1 - **الرصد المباشر للأحداث:** وذلك من خلال فريق العمل الميداني الخاص بالمؤسسة، والذي يقوم بالرصد الميداني للأحداث.

2 - **مايرِد إلى المرصد من بلاغات وشكاوى:** ويتم توثيقها عبر التواصل مع الشهود والصحفيين/ات والإعلاميين/ات، وتجميع الشهادات والأدلة وما إلى ذلك.

3 - البحث عبر الأرشيف الرقمي للصحافة والمنصات الرسمية والشهادات المنشورة للعامة، عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو مؤسسات المجتمع المدني أو محامين/ات معنيين/ات بملف حرية الإعلام.

أما عملية التوثيق فهناك نوعين من التوثيق:

1 -**التوثيق المباشر:** هو التوثيق الذي يتم من خلال التواصل مع الصحفيين/ات أو ذويهم/ن أو مع من يمثّلهم/ن قانونيًا، وتوثيق شهاداتهم/ن وما تعرضوا/ن له من انتهاكات، وتوثيق تلك الشهادات من خلال آليات تلقّي البلاغات والشكاوى حسب المعايير الدولية، والتواصل المباشر مع الصحفيين/ات أو ذويهم/ن.

2 - **التوثيق غير المباشر:** هو التوثيق الذي يتعذّر فيه التواصل مع ضحايا الانتهاكات أو ذويهم/ن، ويتم من خلال الجهات الرسمية أو المصادر القضائية أو الصحفية أو الحقوقية ذات المصداقية مع تحري صحة المنشور، من خلال الأشخاص ذوي الصلة، كأعضاء مجلس نقابة الصحفيين، أو أعضاء مجلس نقابة الإعلاميين، أو زملاء/زميلات الحالات في العمل، أو من صفحات التواصل الاجتماعي الرسمية للصحفيين/ات والإعلاميين/ات.

المدى الزمني للتقرير:

يلتزم التقرير الربع السنوي بالحدود الزمنية المعنية؛ إذ يغطي الانتهاكات في الفترة من 1 يوليو 2024 إلى 30 سبتمبر 2024، وتشمل عملية الرصد كل الانتهاكات الواقعة ضد الصحفيين/ات والإعلاميين/ات في مختلف

محافظات جمهورية مصر العربية.

وقد تحدث اختلافات بسيطة بين الأرقام النهائية لهذا التقارير، والتقارير الدورية الشهرية؛ وذلك لأن المرصد يقوم بتحديث بيانات جميع حالات الانتهاك والتأكد من مصداقيتها وتفاصيلها بشكل مستمر. وفي كل الأحوال لا يُعد هذا الاختلاف البسيط عاملًا يتغيّر على أساسه النتائج والتحليلات الواردة بالتقرير.

تصنيف الانتهاكات:

يتم تقسيم الانتهاكات التي يتعرّض لها الصحفيون/ات بحسب طبيعة الأضرار الناجمة عنها؛ إلى أضرار (جسدية، معنوية، مهنية، وظيفية وإدارية، ملاحقة قضائية، مادية).

وفيما يلي عرض لهذه الأنواع من الأضرار:

1 - أضرار الجسدية

- **التعرّض للضرب أو إحداث إصابة:** تشمل الضرب والسحل والتعذيب، أو إصابة مباشرة خلال تغطية اشتباكات أو نتيجة للضرب.

- **التعدّي بالضرب أو إحداث إصابة داخل مكان احتجاز (التعذيب):** حالات مُنفصلة تحدث داخل أماكن الاحتجاز، وتشمل الضرب والسحل والتعذيب للصحفي/ة أو الإعلامي/ة أثناء الحجز داخل أقسام الشرطة أو داخل محبسه/ا.

2 - أضرار معنوية

- **قبض:** عملية القبض على صحفي/ة أو إعلامي/ة، وتحرير محضر ضده/ا، والعرض على النيابة، وتوجيه الاتهامات.

- **احتجاز غير قانوني:** تعني احتجاز الصحفي/ة- الإعلامي/ة بواسطة أفراد أمن داخل مكان مُخصص للاحتجاز لفترة من الزمن، ثم إطلاق سراحه/ا دون تحرير محضر وتوجيه اتهامات.

- **استيقاف وتفتيش:** استيقاف الصحفي/ة- الإعلامي/ة لمدة زمنية معينة دون ترحيله/ا إلى مكان احتجاز معين أو تقييده/ا، ليتم إطلاق سراحه/ا بعدها دون تحرير محضر.

- **التعدّي بالقول أو التهديد:** يشمل السب والألفاظ النابية والتهديدات، سواءً بطريقة مباشرة أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

- **التعدّي بالقول أو التهديد داخل مكان احتجاز:** وتكون حالات مُنفصلة تحدث داخل أماكن الاحتجاز أثناء حبس الصحفي/ة -الإعلامي/ة.

3 - أضرار مهنية

- **منع التغطية الصحفية:** منع الصحفي/ة من تغطية حدث ما، وتشمل جميع وسائل المنع من التغطية، سواءً تصوير أو بث.

- **منع إذاعة أو بث محتوى إعلامي:** تشمل حالات منع نشر أو بث أو إذاعة أخبار أو مقالات أو برامج أو أي محتوى إعلامي، عبر وسائط مسموعة أو مكتوبة أو مرئية.

- **قرار حظر نشر:** تشمل قرارات حظر النشر الصادرة بواسطة النيابة العامة، فيما يتعلّق بقضايا رأي عام متداولة.

- **مصادرة مطبوعة صحفية:** تشمل وقائع مصادرة أعداد الجرائد.

- **اقتحام مقر مؤسسة صحفية/إعلامية:** تشمل وقائع الهجوم على مقر صحفي أو مؤسسة إعلامية أو نقابة الصحفيين.

- **منع من دخول النقابة:** تشمل منع صحفيين/ات أو إعلاميين/ات من دخول مقر النقابة المُنتمين/ات إليها، بسبب إجراءات تعسّفية من جانب مجلس النقابة.

- **منع من دخول مؤسسة صحفية/إعلامية:** تشمل منع صحفيين/ات أو إعلاميين/ات من دخول مقر عملهم/ن بسبب إجراءات تعسّفية من جانب مجلس إدارة المؤسسة الصحفية/الإعلامية.

- **الفصل التعسّفي:** مخالفة القانون من قبل صاحب العمل، وإصدار قرار الفصل بشكل مُنفرد قبل انتهاء مدة العقد المُحدد، أو إنهاء العقد غير مُحدد المدة، دون سابق إنذار للصحفي/ة والإعلامي/ة العامل/ة.

- **حجب المواقع الإلكترونية:** استخدام وسائل إلكترونية مُتقدمة لمنع الزوار في محيط جغرافي مُعين، إقليمي أو على مستوى الدولة، من الوصول إلى موقع إلكتروني أو أكثر، ويتم حجب المواقع الإخبارية في مصر في بعض الأحيان عن طريق قرارات رسمية تصدر عن المجلس الأعلى للإعلام، وفي حالات أخرى عن طريق جهات غير معلومة.

- **مسح محتوى:** إجبار الصحفي/ة أو الإعلامي/ة من قِبل طرف أو أطراف أخرى، على حذف أو تدمير المحتوى الذي قام/ت بتصويره أو تسجيله أو كتابته، وذلك دون رغبته.

- **إيقاف عن العمل:** إجراء تتخذه الإدارة أو السُلطة المعنية في مواجهة الموظف/ة، وهو أحد التدابير السالبة للحقوق الوظيفية من خلال حِرمان الموظف/ة من مزاولة وظيفته/ا خلال مدة الوقف عن العمل.

4 - ملاحقة قضائية

- **أحكام قضائية بالحبس:** تكون أمام محاكم مختلفة، سواءً جنح أو جنح مستأنف أو جنايات ضد صحفيين/ات في قضايا تتعلّق بعملهم/ن الصحفي.

- **تقييد حرية التنقل:** تقييد إقامة أو حرية تنقل صحفيين/ات داخل أو خارج البلاد، مثل منع السفر، أو منع دخول البلاد، أو الترحيل خارج البلاد، سواءً تمّت بقرارات من الجهات المعنية، أو بدون قرار إداري (وتكون حينئذ مُسجّلة بمنع دخول البلاد).

5 -أضرار وظيفية وإدارية

- **إجراء إداري تأديبي:** هي التحقيقات الإدارية الداخلية في المؤسسات الصحفية والإعلامية، أو ما يتعلّق بالشؤون الإدارية للصحفي/ة داخل نقابة الصحفيين، أو فيما يتعلق بطبيعة عمله/ا الصحفي.

6 - أضرار مادية

- **إتلاف أو حرق معدات صحفية:** تشمل جميع الأضرار التي تصيب المعدات والممتلكات المُخصصة للعمل الصحفي، دون طابع الاستخدام الشخصي.
- **الاستيلاء على معدات صحفية:** تشمل حالات التحفّظ على معدات صحفية، بواسطة الجهات الرسمية المُختصة، أثناء تأدية العمل الصحفي، أو اختطافها بواسطة أفراد أو مجموعات أو جهات غير مُختصة بذلك.
- **إخلاء سبيل بكفالة مالية:** تكون عبر جهات التحقيق المُختلفة بعد القبض على الصحفيين/ات الميدانيين/ات، وتوجيه اتهامات قبل الإحالة المحكمة المُختصة.
- **فرض غرامة مالية:** عبر أحكام قضائية في محاكم الجنح والجنح المُستأنفة أو الجنايات.

المحور الأول: العرض البياني والإحصائي للانتهاكات التي شهدها الربع الرابع من العام 2024

يعالج هذا المحور الأبعاد الإحصائية والتحليلية للانتهاكات التي سجلها المرصد خلال شهور (أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر) من العام 2024، بهدف بناء فهم أفضل لطبيعة هذه الانتهاكات، أسبابها ومحفزاتها، وهو ما يمثل مقدمة ضرورية للحد من تكرارها وتخفيف حدتها.

1 - توزيع الانتهاكات وفقًا لجنس الضحية:

بداية فقد شهد الربع الأخير من عام 2024 وقوع 54 انتهاكًا، هذه الانتهاكات وقع معظمها بحق صحفيين وإعلاميين ذكور، بواقع 46 انتهاكًا، في حين وقع 8 انتهاكات بحق شخصيات اعتبارية أو مؤسسات صحفية كاملة، في حين لم تشهد تلك الفترة -فيما رصدنا- وقوع انتهاكات بحق صحفيات وإعلاميات أو بحق مجموعات صحفية كاملة.

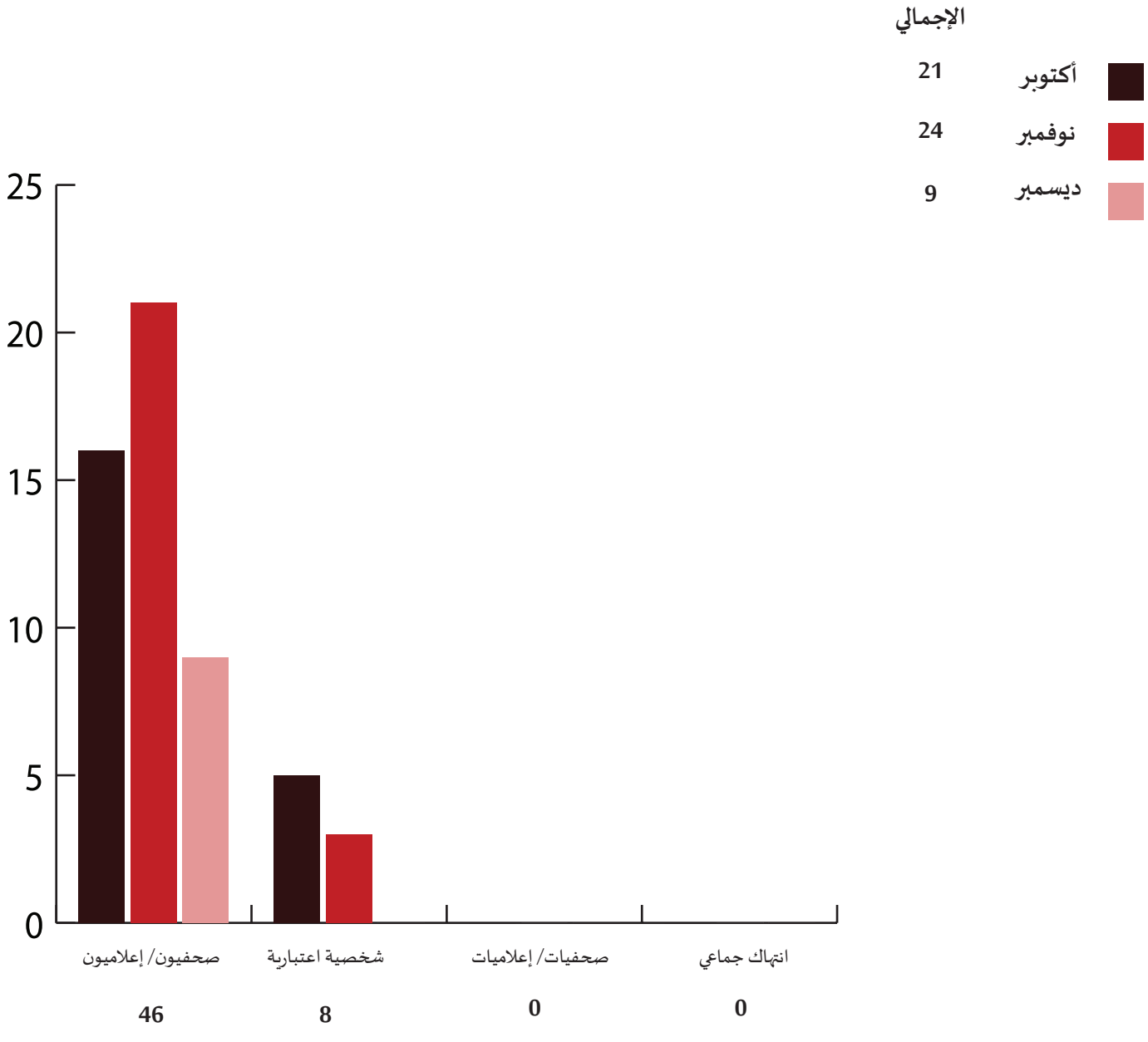

2 - توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع الانتهاك:

هذه الانتهاكات الـ 54 التي شهدتها الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام، يكشف لنا أن النسبة الأكبر من الانتهاكات التي وقعت كانت تجديد حبس على ذمة التحقيقات، إذ تكرر وقوعها 29 مرة خلال تلك المدة، يليها انتهاكات "الفصل التعسفي، ومنع بث أو إذاعة محتوى إعلامي" حيث وقع كل منهما 4 مرات خلال نفس المدة، يليها انتهاكات "سب وقذف، وسرقة حقوق ملكية فكرية" بواقع 3 مرات لكل منهما، ثم تأتي انتهاكات "استيقاف/ احتجاز غير قانوني، مصادرة/ الاستيلاء على منقولات، ومنع من ممارسة العمل" بواقع مرتين لكل منهم خلال الشهور الثلاث، وأخيرًا انتهاكات "إحداث إصابة، قرار غلق وسيلة إعلامية، وإزالة محتوى إعلامي أو صحفي، والتعرض للضرب، وحكم قضائي بالحبس أو السجن" بواقع مرة وحيدة لكل انتهاك منهم.

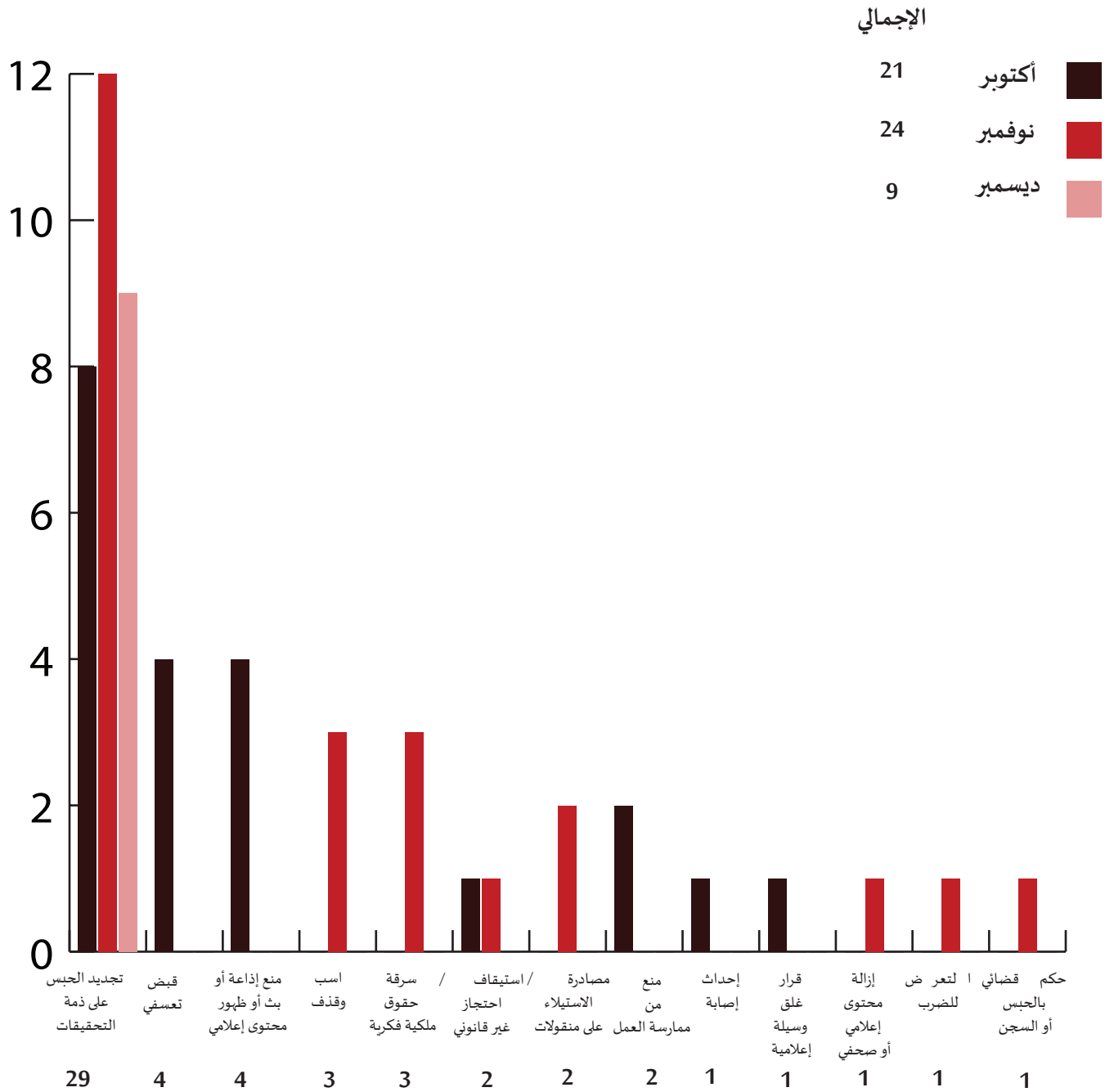

3 - توزيع الانتهاكات وفقًا للنطاق الجغرافي:

التوزيع الجغرافي للانتهاكات التي شهدها الربع الأخير من عام 2024، يظهر أن محافظة القاهرة -كالمعتاد- كانت أكثر محافظات الجمهورية شهدت انتهاكات في نطاقها الجغرافي، إذ شهدت وقوع 28 انتهاكًا، يليها محافظة الشرقية، التي شهدت وقوع 7 انتهاكات؛ لوقوع سجن العاشر من رمضان في نطاقها الجغرافي، يليهما محافظة القليوبية التي شهدت وقوع 6 انتهاكات، ثم محافظة الجيزة التي وقع في نطاقها الجغرافي 5 انتهاكات، ثم محافظة الإسكندرية 4 انتهاكات، وبعدها محافظة المنوفية 3 انتهاكات، وأخيرًا انتهاك وحيد وقع بحق صحفي يعمل لمؤسسة صحفية مصرية خارج مصر.

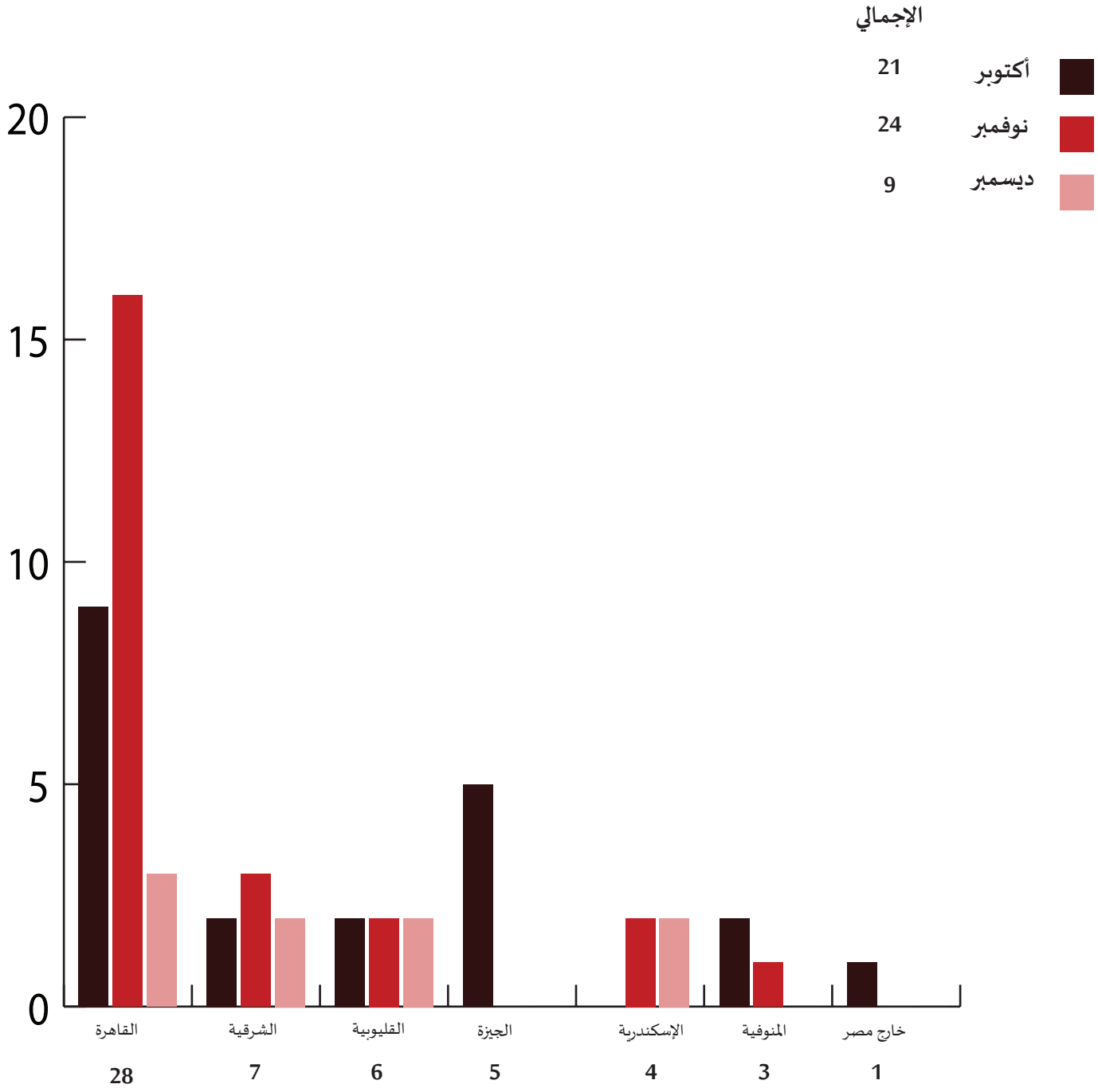

4 - توزيع الانتهاكات وفقًا لدرجة التوثيق:

كما يظهر في الجزء الخاص بـ"البناء المفاهيمي والمنهجي" في مقدمة التقرير، فإن فريق المرصد المصري للصحافة والإعلام يستند في التحقق من صحة وقائع الانتهاك المرصودة، إلى إحدى طريقتين: الأولى هي طريقة التوثيق المباشر- إذ يتم التوثيق عبر تواصل فريق عمل المؤسسة، مع الضحية أو الشهود، أو المؤسسة الصحفية، أو المحامين/ات، أو في حال توافر أدلة مادية، أو معلومات موثقة لجهات رسمية. والثانية هي التوثيق غير المباشر، حيث لا يتوفر تواصل مع الضحية، أو الشهود، أو المؤسسة الصحفية، أو المحامين/ات، كما لا تتوّفر أدلة مادية، أو معلومات موثّقة لجهات رسمية، إنما يكون المصدر الرئيس للمعلومات جهة حقوقية أخرى، أو صحفية، أو حزبية، أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

وفق المعايير المشار إليها، فإن جُل الانتهاكات المرصودة خلال الفترة التي يغطيها التقرير جرى توثيقها بشكل مباشر، بالعودة إلى من وقع بحقه الانتهاك أو أحد ذويه، أو عبر التواجد الميداني لمحامي المرصد، أو من الإطلاع على مستند رسمي، أو مشاهدة فيديو يوثق الواقعة. إذ تم توثيق 53 انتهاكًا بصورة مباشرة، فيما وثق انتهاك وحيد بصورة غير مباشرة.

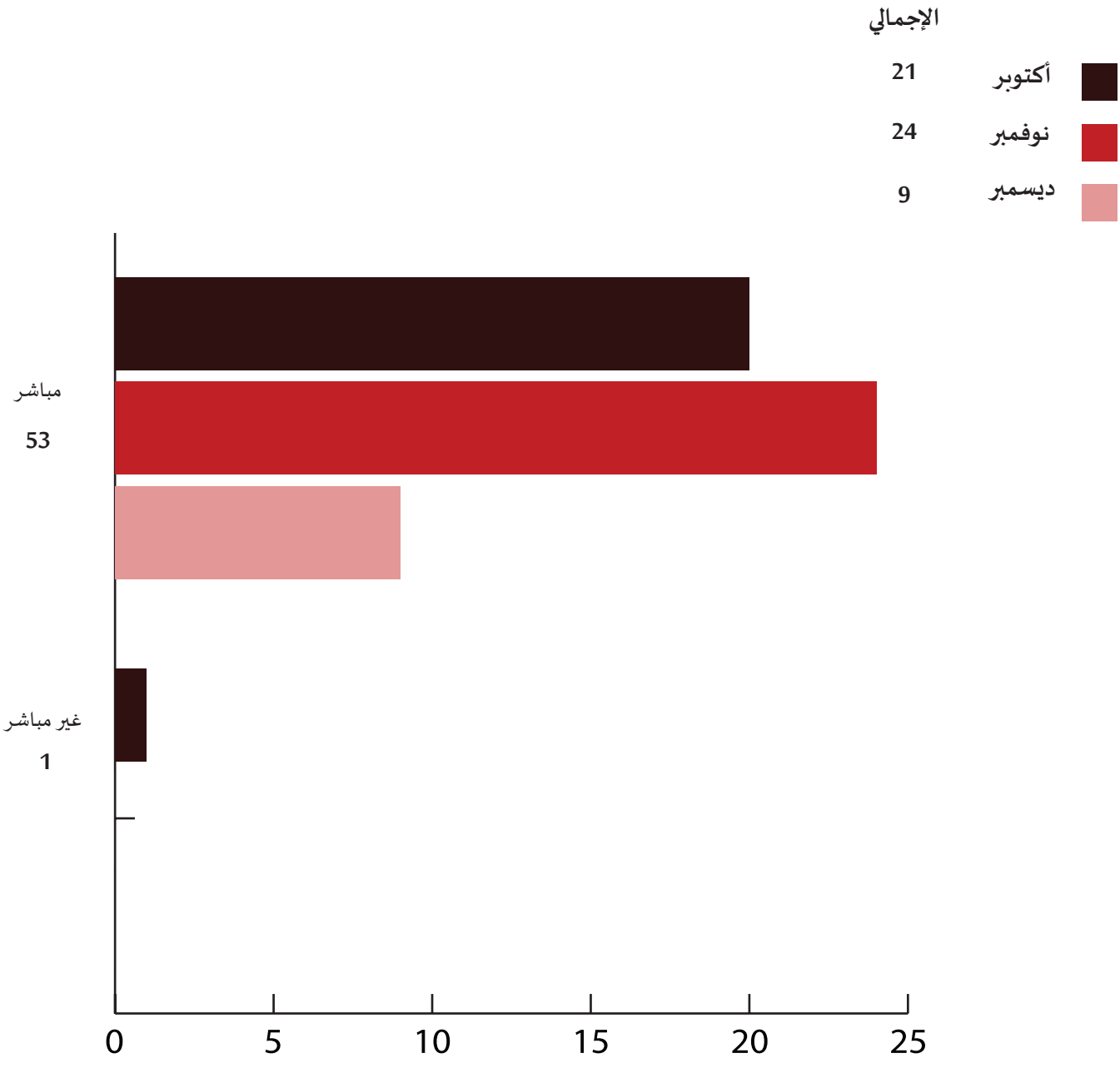

5 - توزيع الانتهاكات وفقًا لتخصص الضحية:

أما توزيع الانتهاكات بحسب تخصص الضحية الواقع عليها الانتهاك، خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2024، يكشف لنا أن فئة مصور كانت الأكثر عرضة للانتهاكات خلال هذه المدة، إذ وقع بحقها 11 انتهاكًا، يليها فئة محرر صحفي حيث وقع بحق العاملين بهذا التخصص 9 انتهاكات، ثم فئة كاتب صحفي والتي طالها 8 انتهاكات، بعدها فئتي "رسام كاريكاتير، وإعلامي" إذ وقع بحق كل منهما 5 انتهاكات، يليها فئات "صحفي ديسك، مقدم برامج، غير محدد التخصص" حيث وقع بحق كل منها 3 انتهاكات، ثم تأتي فئتي "أخصائي SEO ومترجم" بواقع 2 انتهاك لكل منهما، وأخيرًا تتذيل القائمة فئات "رئيس تحرير، مخرج، ومراسل" بواقع انتهاك وحيد لكل فئة من الثلاث.

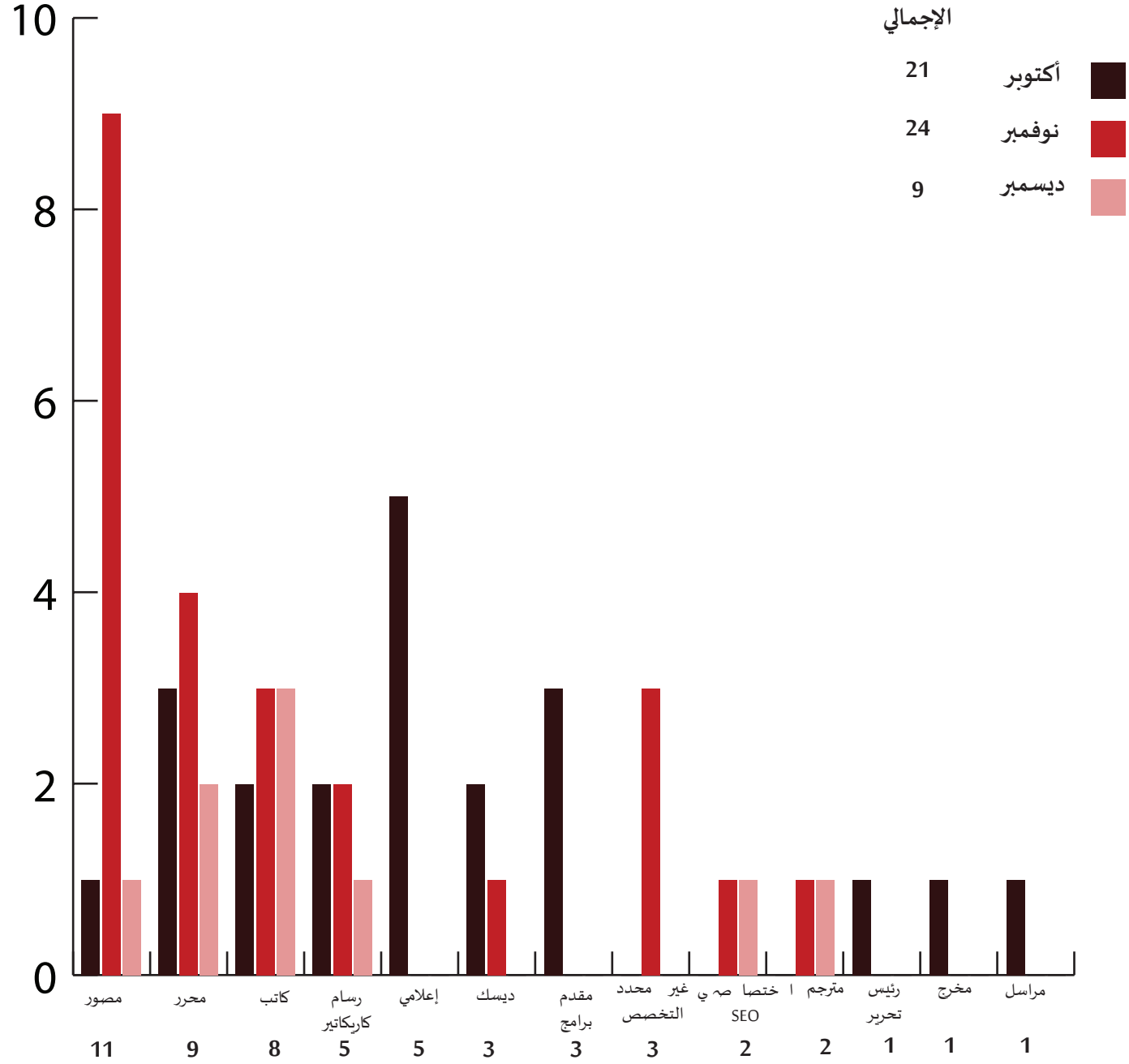

6 - توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع جهة عمل الضحية:

لو قاربنا الانتهاكات التي شهدها الربع الأخير من عام 2024، من زاوية نوع جهة عمل ضحية الانتهاك؛ سنجد أن العاملين في وسائل إعلام رقمية/مواقع إلكترونية كانوا الأكثر عرضة للانتهاكات، بواقع 39 انتهاكًا من أصل 54 انتهاكًا. ولعل ذلك يعود إلى كون هذه الفئة هي الأقل حماية أمام القانون، والأكثر ضعفًا في علاقتها بالسلطة السياسية، وكذلك في علاقتها بالمؤسسة التي تعمل لحسابها، وأخيرًا في علاقتها بالشارع، فهي الأكثر هشاشة، وليس ثمة قوانين كثيرة تخاطبها وتنظم علاقتها بالجهات المختلفة وتنص على حقوقها وواجباتها.

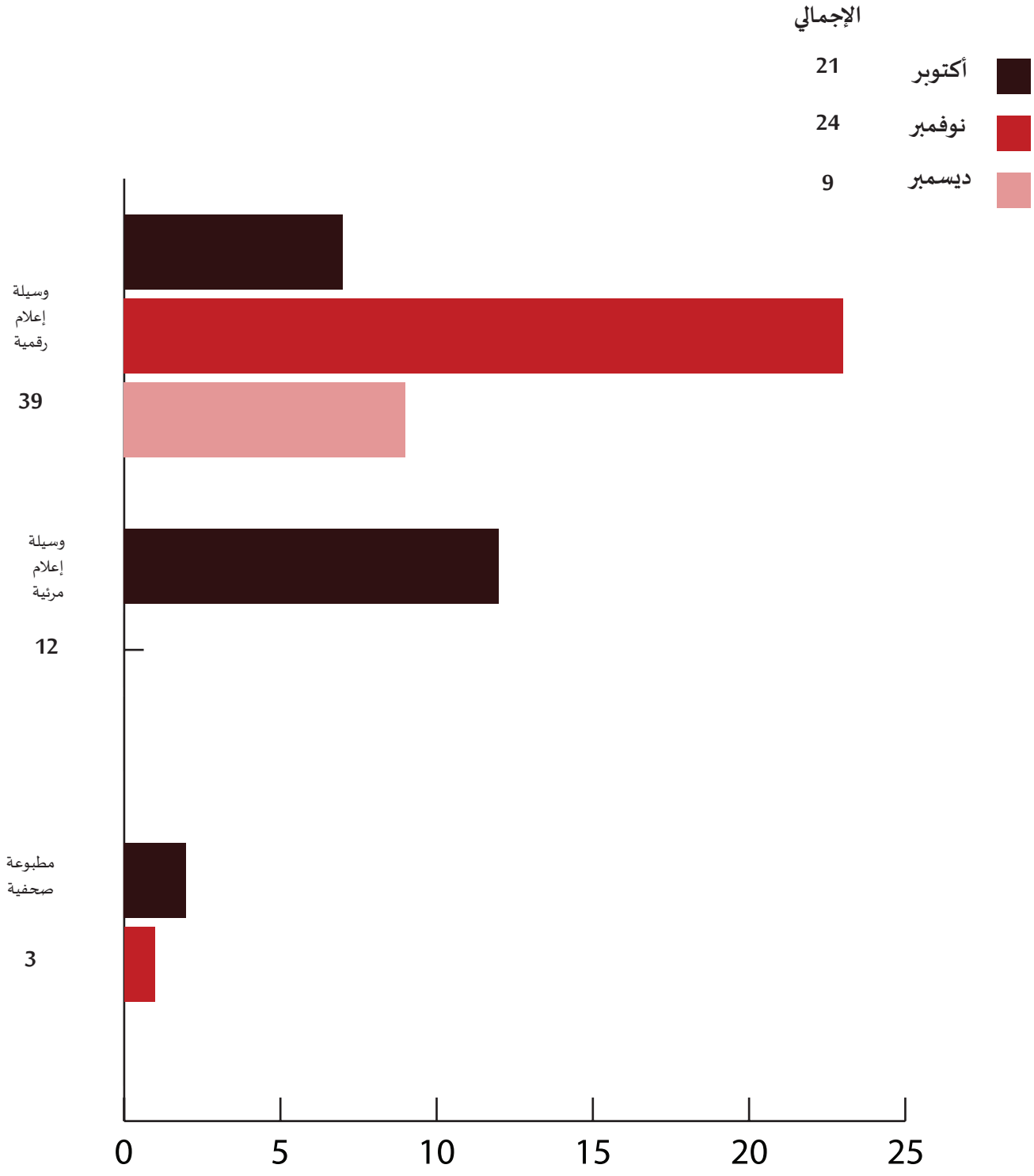

7 - توزيع الانتهاكات وفقًا لملكية جهة عمل الضحية:

توزيع الانتهاكات وفقًا لملكية جهة عمل الضحية، يجيب على سؤال هام ومركزي، وهو: من يملك المؤسسات الإعلامية التي يتعرض صحفييها للانتهاكات؟ الإجابة على هذا السؤال تساعدنا على فهم العلاقة بين رأس المال والانتهاكات. وفق هذا المعيار، نجد أن العاملين في وسائل إعلام مملوكة لرؤوس أموال خاصة ومحلية هم الأكثر عرضة للانتهاكات، فهم عرضة للانتهاكات من طرف مجلس إدارات هذه المؤسسات، كذلك عرضة للانتهاكات من طرف السلطة السياسية ومن طرف الشارع. وقد وقع بحق هذه الفئة 43 انتهاكًا خلال الثلاث أشهر التي يغطيها التقرير.

أما العاملين/ات في مؤسسات صحفية وإعلامية مملوكة لرؤوس أموال أجنبية يأتون في المركز الثاني، بواقع 7 انتهاكات؛ ولعل تراجع أعداد الانتهاكات الواقعة بحق صحفيين وإعلاميين يعملون في مؤسسات إعلامية مملوكة لجهات أجنبية؛ يعود إلى حرص هذه الجهات على الالتزام بحقوق العاملين لديهم، والالتزام بقانون العمل المنظم للعلاقة بين الإدارة والعاملين، كما يعود إلى تراجع أعداد هذه المؤسسات الصحفية والإعلامية الأجنبية في مصر بسبب غياب الحريات الإعلامية والمناخ الضاغط.

في الترتيب الأخير، يأتي العاملين في مؤسسات صحفية وإعلامية مملوكة للحكومة، بواقع 4 انتهاكات فقط، ويعود ذلك ليس فقط إلى التزام العاملين في هذه الجهات بالخط الحكومي، وإنما يعود لتمتعهم بامتيازات في الحركة والعمل غير متاحة لغيرهم.

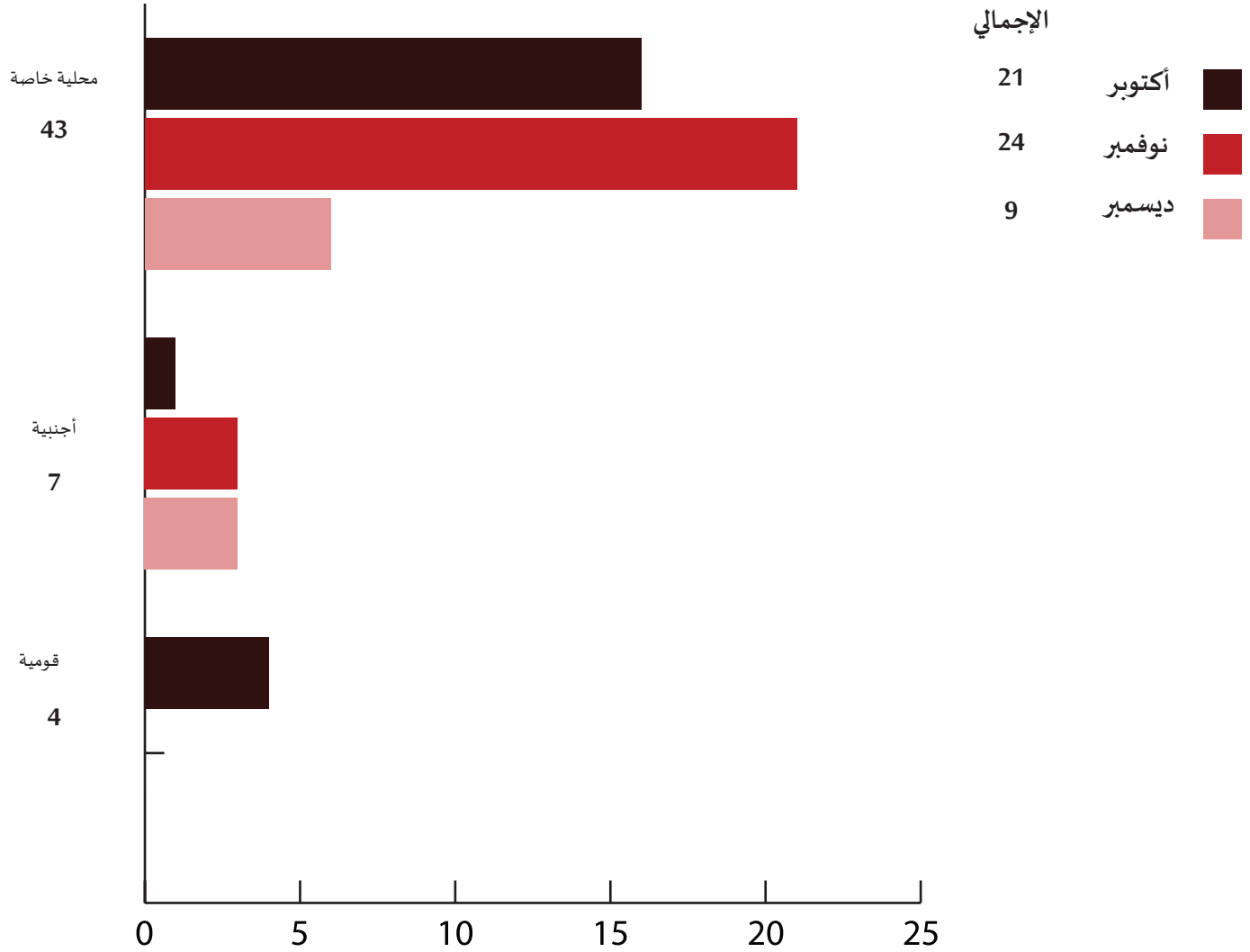

8 - توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع جهة عمل القائم بالانتهاك:

أما بخصوص هوية القائم بالانتهاك، فإن توزيع الانتهاكات التي شهدتها الشهور الثلاث الأخيرة من عام 2024، يكشف لنا: أن جهات قضائية كانت الأكثر ارتكابًا للانتهاكات بحق الصحفيين والإعلاميين خلال الشهور الثلاث، بواقع 30 انتهاكًا، يليها الشركات الأمنية الخاصة، التي ارتكبت 8 انتهاكات بحق صحفيين وإعلاميين، في المركز الثالث تأتي الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، أبرزها المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، والتي ارتكبت 7 انتهاكات بحق صحفيين وإعلاميين، يليها "قنوات تلفزيونية" ارتكب القائمين عليها 5 انتهاكات بحق صحفيين وإعلاميين، ثم مؤسسات صحفية ارتكبت 2 انتهاك بحق عاملين لديها، وأخيرًا "جهات أمنية، جهات عسكرية أجنبية" ارتكبت 2 انتهاك.

وبخصوص "جهات أجنبية عسكرية" فهي تشير إلأى الجيش الإسرائيلي الذي أصابت إحدى غاراته على جنوب لبنان صحفيًا يعمل لحساب قناة القاهرة الإخبارية.

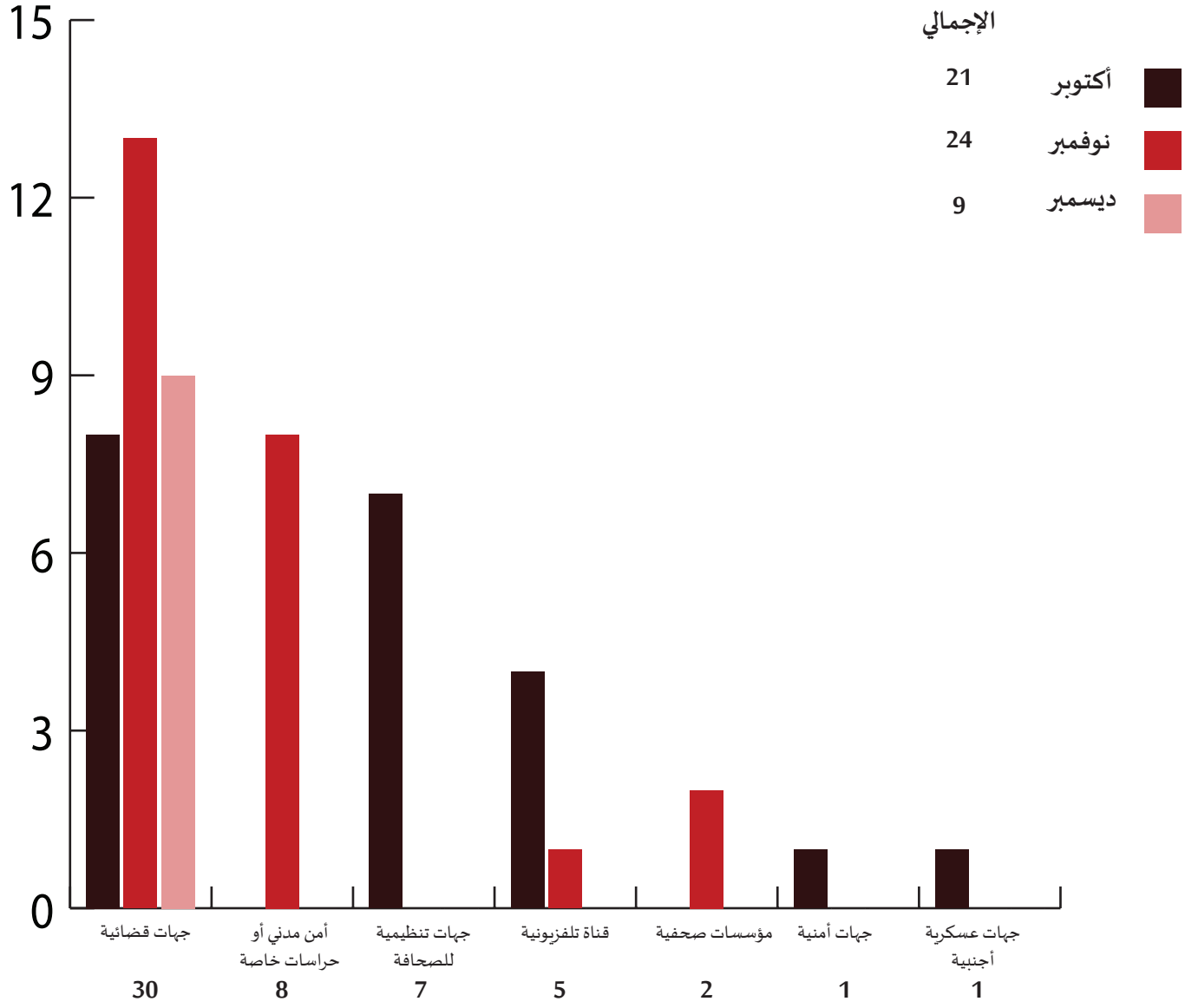

المحور الثاني: مُستجدات الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي خلال الربع الرابع من عام 2024

يتناول هذا القسم من التقرير، أبرز ما صدر عن الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، وكذلك أهم المستجدات التي طرأت على هذه الجهات، هذه الجهات هي؛ أولًا: مؤسسات نقابية (نقابة الصحفيين، نقابة الإعلاميين). ثانيًا: مؤسسات رقابية (المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، الهيئة الوطنية للصحافة، الهيئة الوطنية للإعلام). يجب الأخذ في الاعتبار أن بعض هذه المستجدات جاءت معوّقة ومؤثرة بالسلب على حرية العمل الصحفي والإعلامي، وبعضها مؤثر بالسلب أيضًا على الحقوق الاقتصادية للعاملين/ات بالمجال، بينما يأتي بعضها منظمًا للحقوق والواجبات، طبقًا لمبادئ الدستور ومواد القانون المصري.

يمكن تصنيف ما صدر عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر وفق تصنيفات 3 كبرى.

الأول: تقسيم هذه الصادرات على محورين كبيرين؛ الصادر عن الجهات النقابية، ويقصد بها ما يصدر عن نقابة الصحفيين ونقابة الإعلاميين. والصادر عن الجهات الرقابية، وتشير إلى (الهيئة الوطنية للصحافة، الهيئة الوطنية للإعلام، المجلس الأعلى للإعلام). ما صدر عن الجهات المعنية بالعمل الصحفي والإعلامي.

التصنيف الثاني: وفق معيار الجهة التي صدر عنها هذه النشاطات.

التصنيف الثالث: هو الاقتراب مما صدر عن الجهات المعنية بالعمل الصحفي والإعلامي في مصر وفق نوع الصادر؛ إذ لدينا تصنيفات لما صدر، وهي (بيان، فعاليات، إعلان، تهنئة، خطاب، تصريح، خبر، نعي، قرار، بروتوكول، تكريم).

أولًا: الصادر عن الجهات المعنية بالصحافة والإعلام وفق طبيعة الجهة

صدر عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر 247 نشاطًا خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2024. هذه الصادرات تقسم إلى 162 نشاطًا صادر عن نقابتي الصحفيين والإعلاميين، فضلًا عن 85 نشاطًا صادر عن (المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، والهيئة الوطنية للصحافة، والهيئة الوطنية للإعلام.

هذه الصادرات يمكن تصنيفها وفق معيار الزمن، إلى: 80 نشاطًا خلال شهر أكتوبر 2024، 61 نشاطًا خلال شهر نوفمبر 2024، وأخيرًا 106 نشاط خلال شهر ديسمبر 2024؛ ما يعني أن الشهر الأخير كان الأكثر نشاطًا وفاعلية بين الشهور الثلاث.

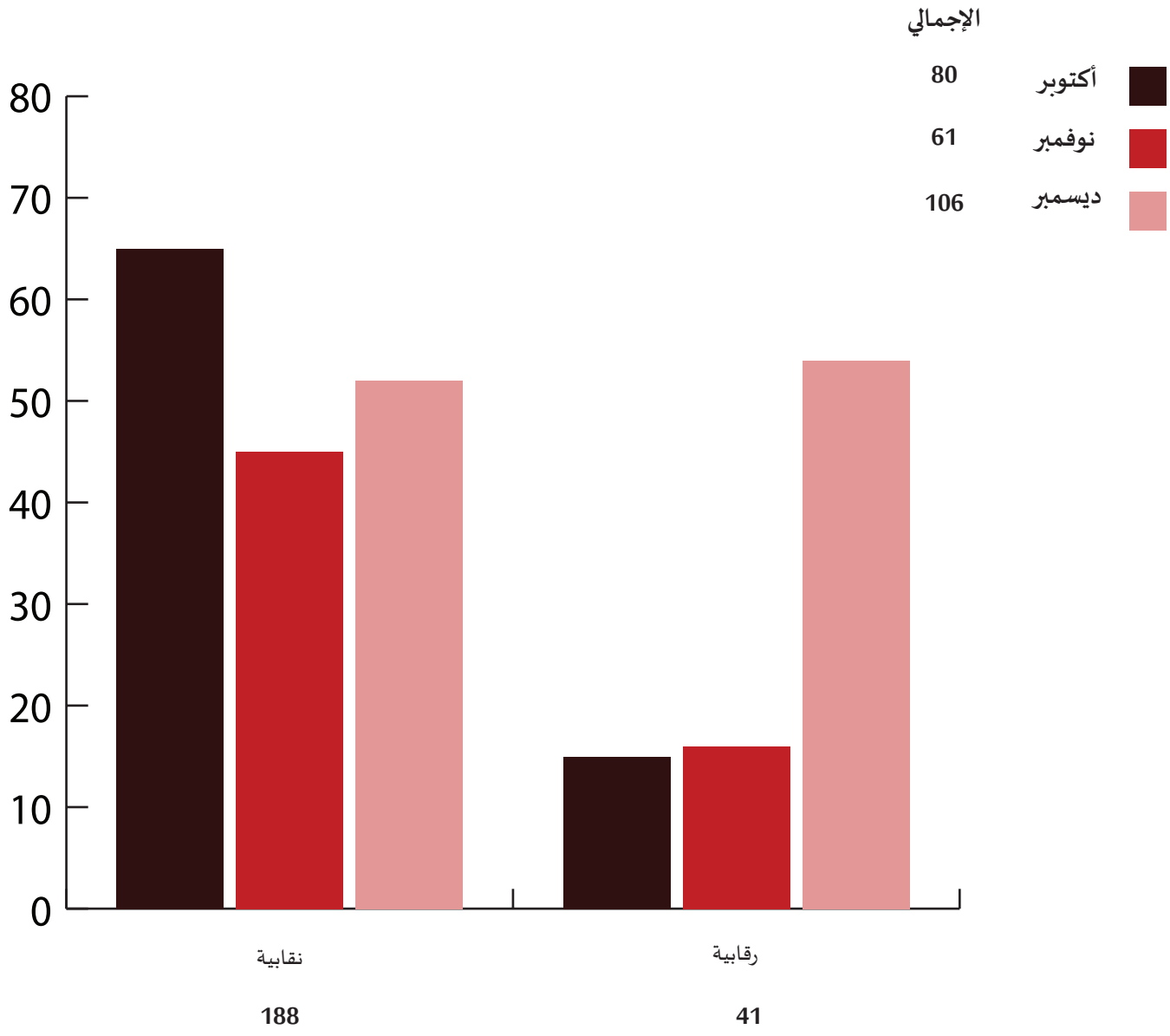

ثانيًا: الصادر عن الجهات المعنية بالصحافة والإعلام وفق اسم الجهة

أما تصنيف ما صدر عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر وفق معيار الجهة التي صدر عنها النشاط، فهي تأتي كالتالي: نقابة الصحفيين في المقدمة؛ إذ صدر عنها منفردة 141 نشاطًا وفعالية خلال الشهور الثلاثة، يليها بفارق كبير المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام والذي صدر عنه 43 نشاطًا وفعالية، في المركز الثالث تأتي الهيئة الوطنية للإعلام، إذ صدر عنها 22 نشاطًا وفعالية وفي المركز الرابع تأتي نقابة الإعلاميين، التي صدر عنها 21 نشاطًا وفعالية، وفي المركز الأخير تأتي الهيئة الوطنية للصحافة؛ حيث صدر عنها 20 نشاطًا وفعالية.

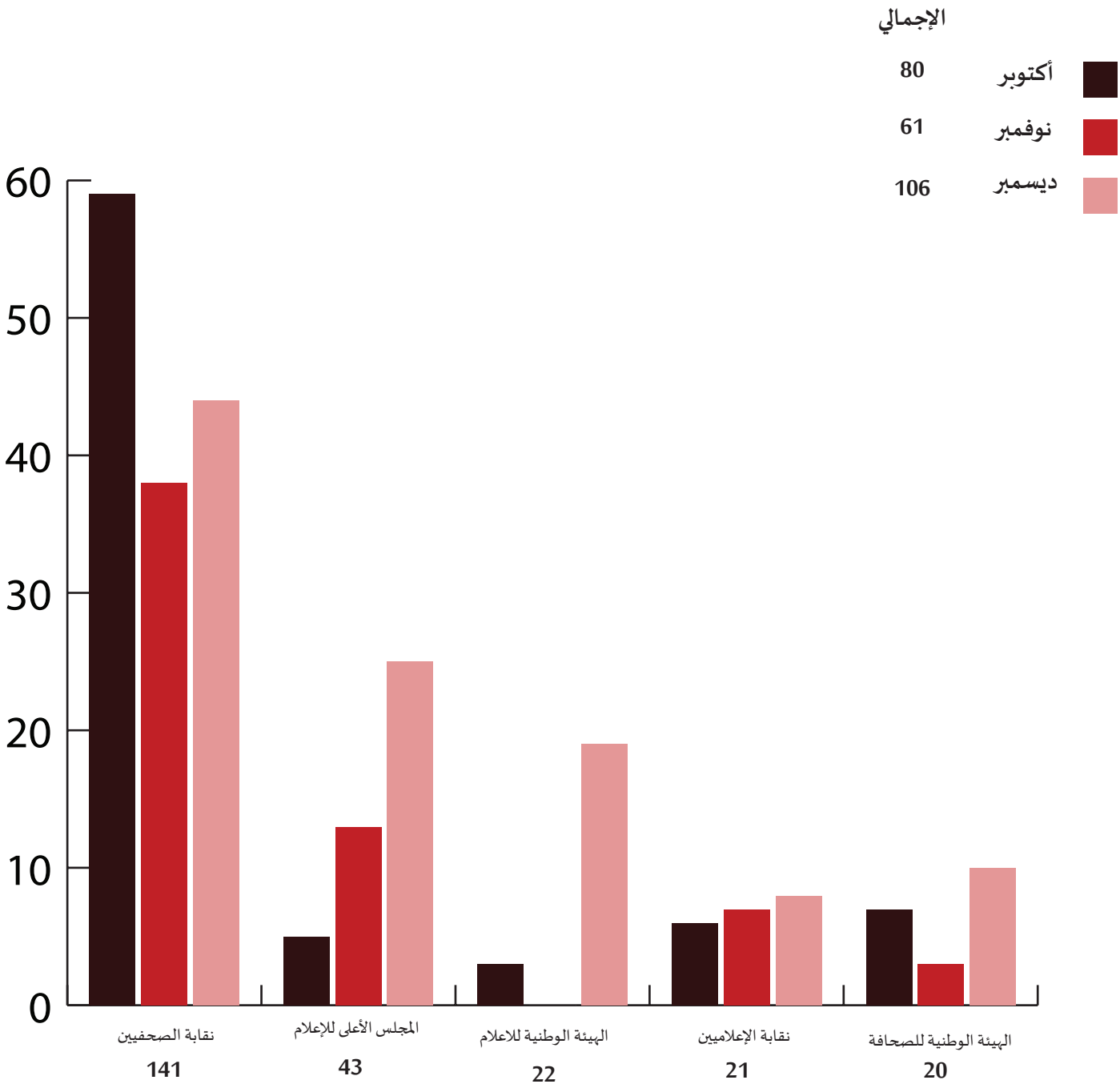

ثالثًا: الصادر عن الجهات المعنية بالصحافة والإعلام وفق نوع المحتوى

تصنيف الصادر عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، وفق نوع المحتوى الصادر، يكشف لنا، أن فئة خبر هي الأكثر رصدًا خلال تتبع ما صدر عن الجهات المعنية بتنظيم الصحافة والإعلام في مصر، إذ تكرر 115 مرة خلال الشهور الثلاث محل الاهتمام، يليه فئة فعاليات، إذ نظمت هذه الجهات 32 فعالية تدريبية أو احتفالية أو تثقيفية خلال الشهور الثلاثة الأخيرة من 2024، في المركز الثالث تأتي فئة إعلان؛ إذ أعلنت هذه الجهات عن 26 نشاطًا خدميًا، في المركز الرابع تأتي فئة قرار، إذ صدر عن هذه الجهات 18 قرارًا، في المركز الخامس تأتي فئة تهنئة، إذ صدر عن هذه الجهات 14 تهنئة، كذلك أصدرت هذه الجهات 13 بيانًا، فضلًا عن 11 تصريحًا، يليها صدور 10 بيانات نعي، وفي الأخير صدر عن هذه الهيئات 3 بروتوكولات تعاون، وفئة خطاب 3 مرات، وأخيرًا 2 حفل تكريم.

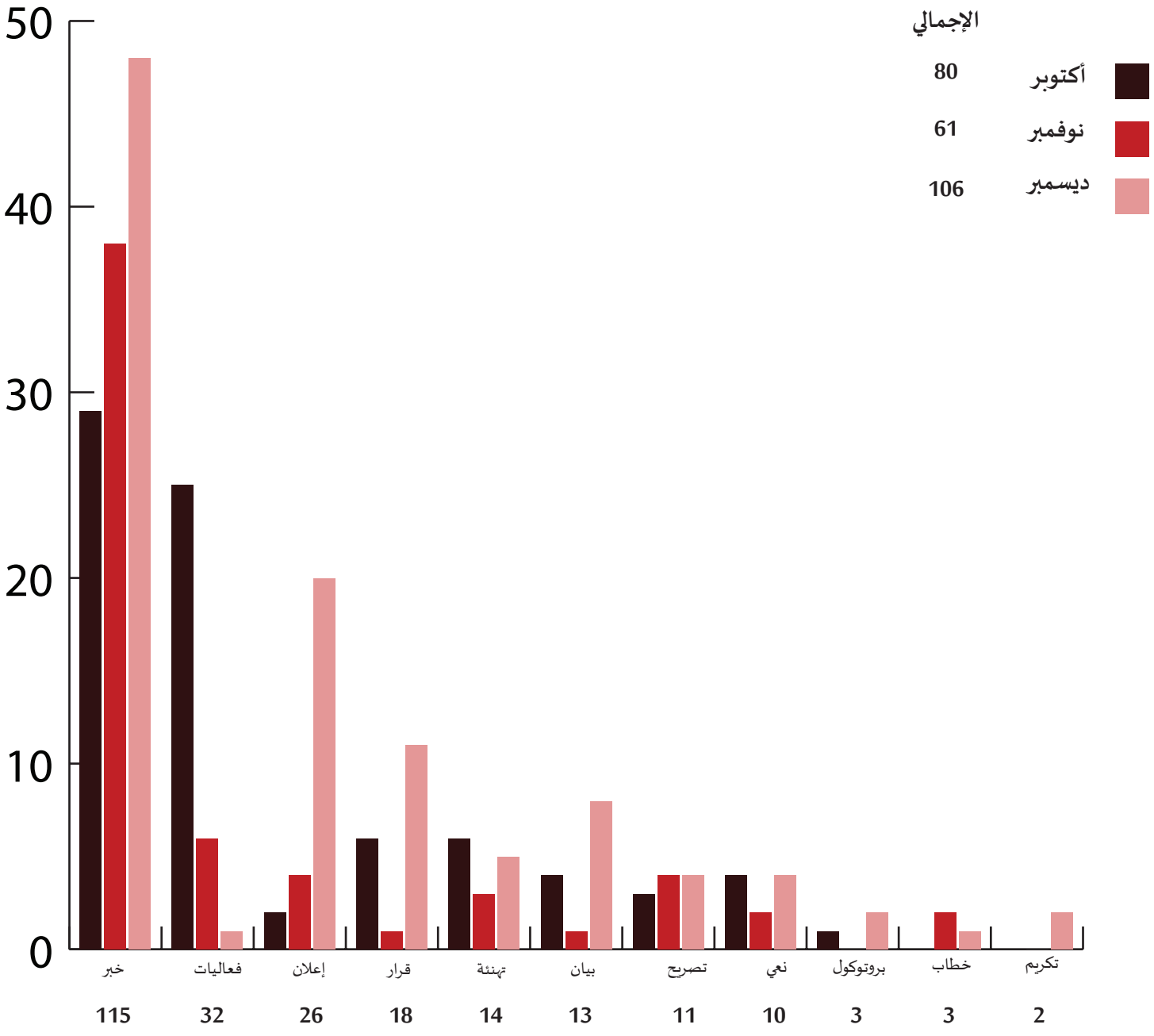

النشاطات الصادرة عن المؤسسات الناظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر:

بعد أن رصدنا بصورة إجمالية النشاطات الصادرة عن المؤسسات المُنظمة للعمل الصحفي والإعلامي خلال الربع الرابع من عام 2024، نحاول في السطور التالية، نتناول بالعرض الإحصائي النشاطات الصادرة عن كل مؤسسة من تلك المؤسسات. من الناحية المنهجية نقسم الجهات الناظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر إلى قسمين؛ القسم الأول: المؤسسات النقابية، القسم الثاني: الجهات الرقابية.

أولا: المؤسسات النقابية:

نقابة الصحفيين:

نقابة الصحفيين هي المؤسسة الأعلى نشاطًا بين الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، إذ صدر عنها منفردة 141 نشاطًا، من أصل 247، ما يعني أن أكثر من نصف النشاطات الصادرة عن هذه الجهات هي صدرت في حقيقتها عن نقابة الصحفيين.

أما توزيع هذه النشاطات حسب نوعيتها؛ نجد أننا رصدنا 62 خبرًا عن نشاطات داخل النقابة، نشاطات ليست فعاليات أو إعلانات أو بيانات أو تصريحات، أو أيًا من التصنيفات الأخرى المعتمدة في التقرير. يليها فئة فعالية، إذ يكشف الرصد أن النقابة نظمت 32 فعالية تدريبية أو تثقيفية أو احتفالية خلال الشهور الثلاث التي يغطيها التقرير، ثم تأتي فئة إعلان؛ إذ أعلنت النقابة عن 23 رحلة ترفيهية أو خدمة علاجية أو اجتماعية خلال الفترة التي يغطيها التقرير، خلال الفترة نفسها أصدرت النقابة 12 بيانًا تعلن من خلاله موقفها في قضايا تراها مهمة، كما صدر عن مسئولي النقابة 6 تصريحات؛ بحسب المنشور على موقع النقابة الرسمي، كذلك أصدر مجلس النقابة خلال الشهور الثلاث عدد 3 خطابات وجهتها لجهات رسمية، في ملفات تتعلق بالشأن الصحفي في مصر، وأخيرًا، فقد وقعت النقابة خلال المدة نفسها 3 بروتوكولات تعاون، وصدر عنها قرارًا وحيد.

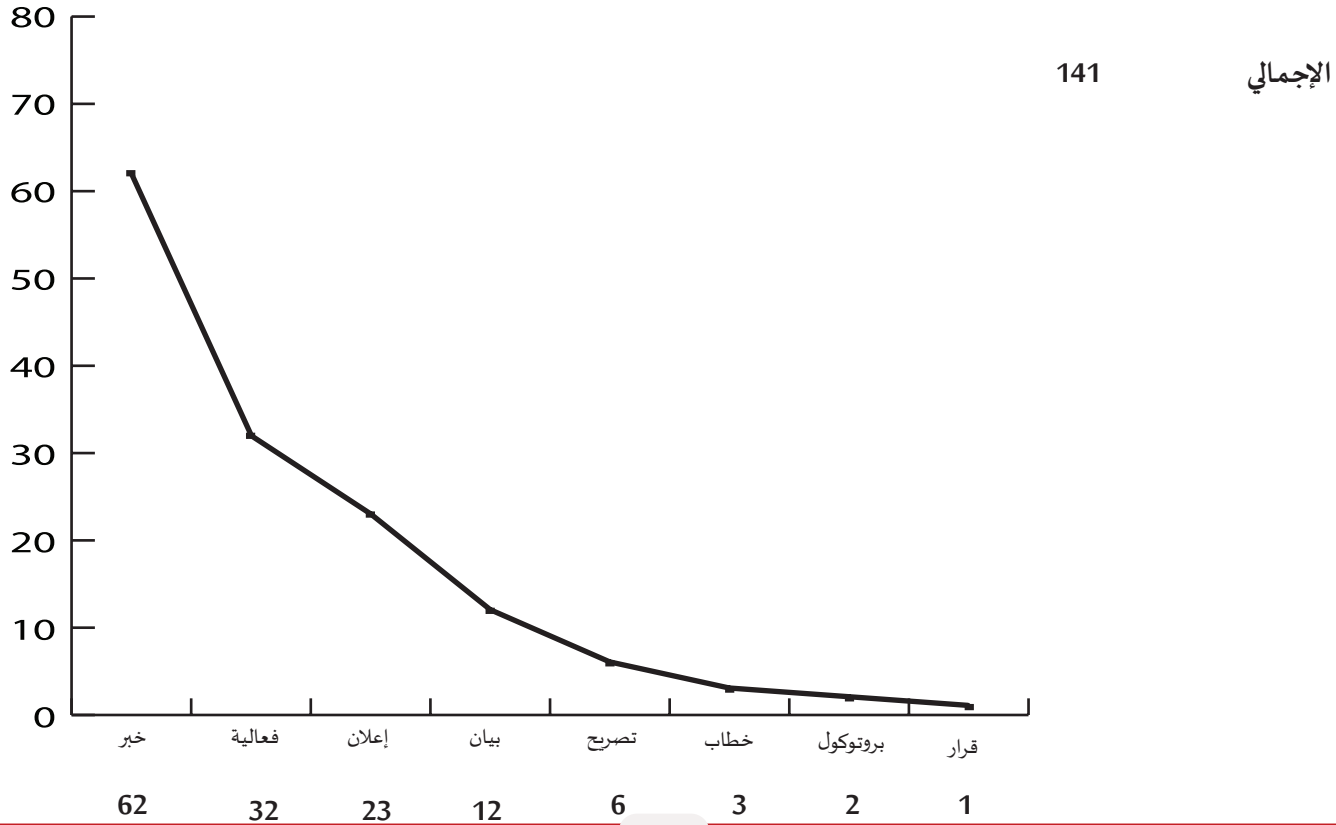

أهم ما صدر عن نقابة الصحفيين خلال الربع الرابع من عام 2024:

فيما يتعلق بالحريات: أبرز ما صدر عن النقابة بهذا الشأن كان؛ (1) حريات الصحفيين تدين القبض على الصحفي أحمد بيومي.. والبلشي يحذر من عودة القبض على الصحفيين ويدعو إلى حملة لإطلاق سراح الصحفيين المحبوسين. (2) الحريات تطالب بالإفراج عن أكثر من 23 صحفيًا محبوسًا ... وتؤكد: صدور حكم "غيابي" بالمؤبد على الصحفي ياسر أبو العلا "المحبوس احتياطيًا" انتهاك لحقوقه -اللجنة تتضامن مع موقع "القاهرة 24" بعد حجبه، وتطالب برفع الحجب عن كل المواقع المحجوبة -نقيب الصحفيين يتقدم ببلاغ للنائب العام ووزير الداخلية لوقف ملاحقات الصحفية رشا عزب. (3) "حريات الصحفيين" تثمّن العفو عن 54 من أبناء سيناء بينهم زميلان وترحب ببراءة القباني، وتجدد مطالبها بالإفراج عن 24 صحفيًا محبوسًا.

فيما يتعلق بالحقوق: أبرز ما صدر عن النقابة بهذا الشأن كان؛ (1) "الصحفيين" تقرر تفعيل "المادة 12" بفتح جدول الانتساب ولجنة لوضع لائحة للقيد - لجنة من السكرتير العام والقيد لفحص أوراق الحاصلين على قرارات القيد الاستئنافي.

فيما يتعلق بالتشبيك مع مؤسسات نقابية لخدمة المجتمع الصحفي، أبرز ما صدر عن النقابة بهذا الشأن كان: (1) نقابات المهندسين والمحامين والصحفيين تعلن إيقاف التعامل مع معامل المختبر والبرج وألفا. (2) توقيع بروتوكول تعاون بين "الصحفيين" و"المحامين" و"المهندسين" في مجال الرعاية الصحية.

نقابة الإعلاميين:

نقابة الإعلاميين مؤسسة تتقاسم مع نقابة الصحفيين المسؤولية عن الصحفيين/ات والإعلاميين/ات في مصر، بالتالي -من الناحية النظرية على الأقل- هي لا تقل في أهميتها نقابة الصحفيين؛ لكن الواقع يكشف هامشية دور النقابة؛ وهو ما يمكن الخروج به من تتبع نشاط النقابة ورصد مخرجاتها؛ إذ خلال 3 أشهر وهي الفترة التي يغطيها التقرير، صدر عن نقابة الإعلاميين، 6 أخبار عن أدوار النقابة ونشاطاتها، كما صدر عنها 6 بيانات نعي، فضلًا عن 3 بيانات تهنئة، وعدد 2 حالات تكريم، وتصريح وحيد، وكذلك إعلان وحيد، فيما صدر عنها 2 قرار، وكلاهما مثل انتهاكًا للعمل الإعلامي في مصر.

الإجمالي 21

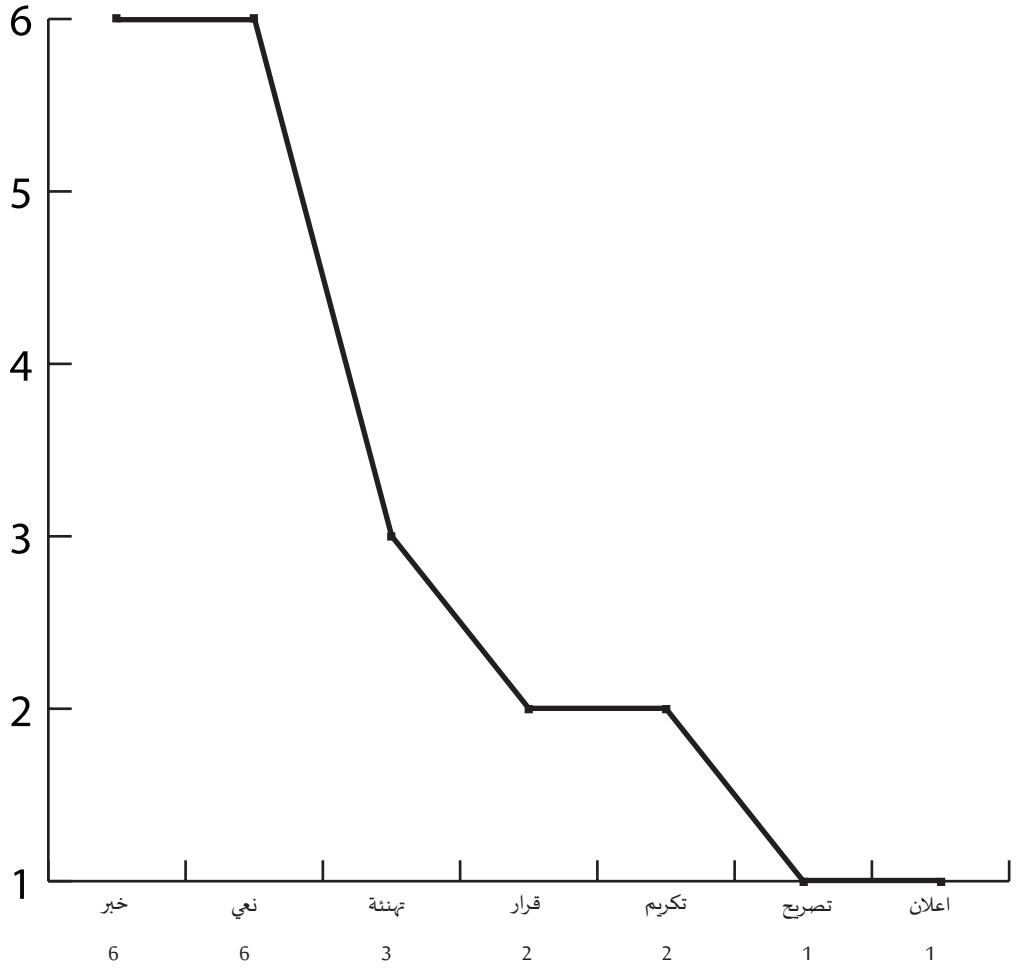

أهم ما صدر عن نقابة الإعلاميين خلال الربع الرابع من عام 2024:

أهم ما صدر عن النقابة من قرارات يتعلق بالحريات الإعلامية، وقد تضمن القرار الأول على وجه الخصوص انتهاكات حقوقية بحق الإعلامية وفريقها المعاون. القرار الأول: إيقاف ياسمين الخطيب 3 أشهر بعد استدعائها للتحقيق بشأن حلقة هدير عبد الرازق، ومنع المخرج ورئيس التحرير من ممارسة النشاط الإعلامي. القرار الثاني: نقابة الإعلاميين تتخذ الإجراءات القانونية والقضائية ضد داليا فؤاد والقاهرة والناس؛ بعد ما تم تداوله عبر بعض المواقع الصحفية الإلكترونية ومواقع التواصل الإجتماعي عن اتهامها بحيازة مواد مخدرة.

ثانيًا: المؤسسات الرقابية:

المجلس الأعلى للإعلام:

النقابات هي المؤسسات الممثلة والمعبرة عن المجتمع الصحفي والإعلامي، على الأقل من الناحية النظرية، أما المجلس الأعلى للإعلام، والهيئات الوطنية للصحافة والإعلام، فهي مؤسسات رقابية، تمثل حضور الدولة في المشهد الصحفي والإعلامي لتنظيمه، فهي بصورة من الصور بديل وزارة الإعلام.

بخصوص المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، هي ثاني أكثر الجهات المعنية بالعمل الصحفي والإعلامي في مصر، نشاطًا، بعد نقابة الصحفيين، إذ صدر عنه 43 نشاطًا خلال الشهور الثلاث التي يغطيها التقرير، في حين صدر عن الهيئة الوطنية للإعلام 22 نشاطًا، وصدر عن نقابة الإعلاميين 21 نشاطًا، وصدر عن الهيئة الوطنية للصحافة 20 نشاطًا، ما يعني أن نقابة الصحفيين تحلق بعيدا بواقع 141 نشاطًا، يليها مع فارق كبير المجلس الأعلى للإعلام بواقع 43 نشاطًا، وفي ذيل الترتيب تأتي المؤسسات الثلاث المشار إليها.

أما تفصيل ما صدر عن المجلس الأعلى للإعلام فهو كالتالي: 19 خبرًا عن نشاطات للمجلس خلال الشهور الثلاثة، عدد 10 قرارات صدرت عن المجلس، عدد 8 بيانات تهنئة صدرت عن المجلس، عدد 2 إعلان عن نشاطات ترفيهية يقدمها المجلس، وكذلك عدد 2 تصريح صدرا عن مسؤولي المجلس، وأخيرًا بيان توضيحي وحيد، وبيان نعي وحيد.

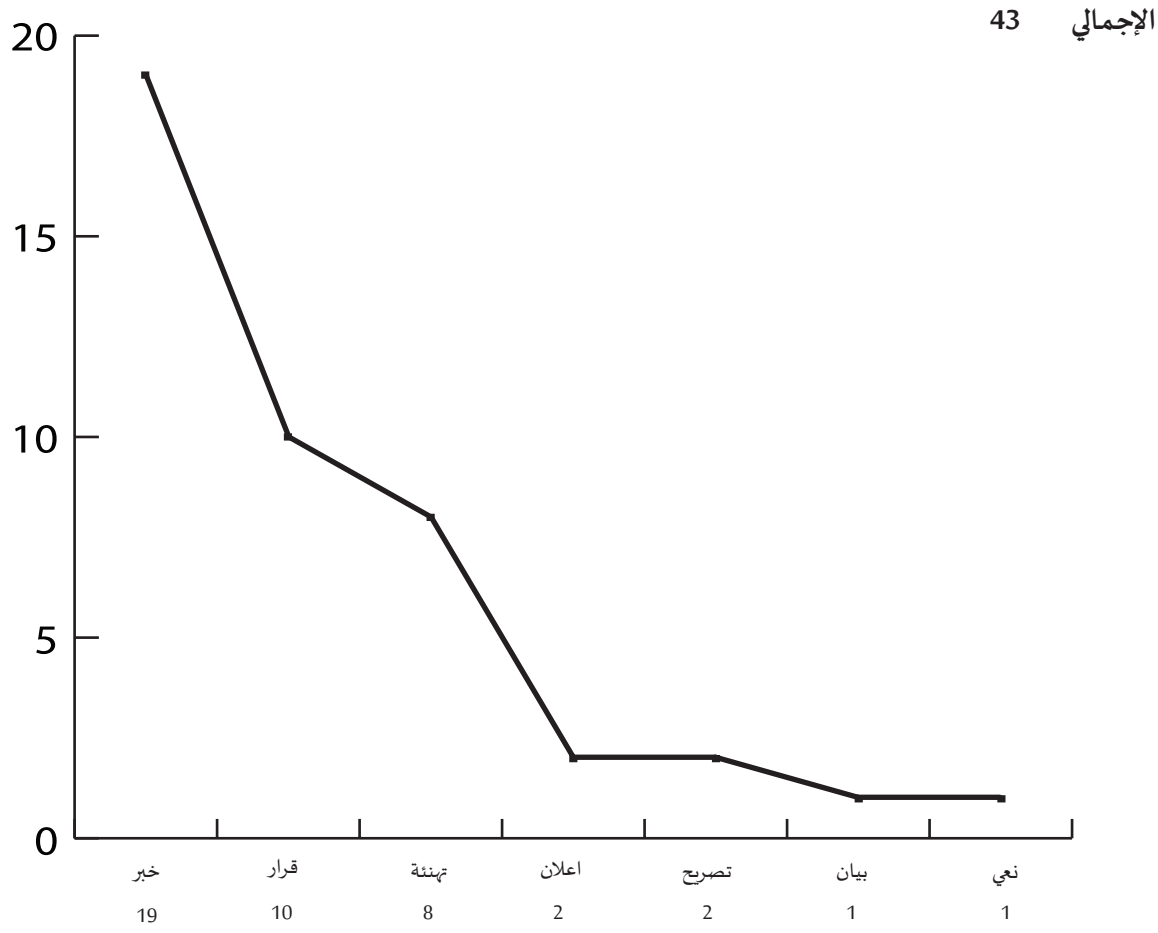

أما أهم ما صدر عن المجلس:

التشكيل الجديد للمجلس: اختيار خالد عبد العزيز رئيسًا للمجلس الأعلى للإعلام، وانتخاب الإعلامي عصام الأمير، وكيلًا للمجلس، ومخاطبة مجلس القضاء الأعلى بشأن طلب الموافقة على اختيار المجلس للمستشار ياسر المعبدي، أمينًا عامًا للمجلس. كذلك أصدر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، برئاسة المهندس خالد عبدالعزيز، قرارات التشكيل الكامل للجانه.

وفيما يتعلق بملف الحريات: (1) استدعاء الممثل القانوني لـ«قناة النهار»، للتحقيق في الشكاوى التي وصلت للمجلس حول برنامج «شاى بالياسمين» تقديم ياسمين الخطيب، وتحديد المسؤولية القانونية للمسؤولين بالقناة؛ إثر ذلك صدر قرار المجلس بإيقاف البرنامج مدة ستة أشهر، وتغريم القناة مائتى ألف جنيه، وإنذارها لمخالفتها للأكواد والمعايير الإعلامية والقيم القانونية والأخلاقية والسلوكية. (2) قرارات وقف برنامج "تفاصيل" على قناة "صدى البلد" لمدة "ثلاثة شهور" وتغريم القناة مائة ألف جنيه، لارتكاب مخالفات تتعلق باستضافة أشخاص يروجون للإثارة والخوض في السمعة الشخصية. ثانياً: وقف برنامج "صبايا" على قناة "هي" لمدة شهرين وغرامة مائة ألف جنيه، وإنذار القناة بعدم الاستمرار في تقديم محتوى يحرض على انتهاك الحياة الخاصة وتشويه صورة المجتمع. ثالثاً: غلق قناة الصحة والجمال ومخاطبة مدينة الإنتاج الإعلامي لتنفيذ القرار لصدورها دون ترخيص بذلك.

فيما يتعلق بتنظيم المشهد الإعلامي:

أولًا: **البرامج الدينية:** (1) منع المداخلات الهاتفية للجمهور خلال البرامج المنقولة مباشرة على الهواء، على أن يتم تجهيز الأسئلة والاستفسارات والآراء المقدمة من الجمهور من جانب فريق الإعداد قبل بثها؛ بما يكفل عدم تضمنها أي إخلال بالقوانين والضوابط والمعايير المقررة. (2) مدة البرنامج الديني لا تزيد على 30 دقيقة في القنوات والإذاعات المختلفة، ولا تزيد على 45 دقيقة في القنوات والإذاعات الدينية المتخصصة، ويستثنى من ذلك البرامج التي تستضيف شيخ الأزهر، أو قداسة البابا، أو وزير الأوقاف، أو فضيلة المفتي. (3) وأن تمنع جميع الإعلانات بأشكالها خلال بث البرامج الدينية، ويسمح بها فقط قبل بداية بث البرنامج أو بعد نهايته.

ثانيًا: **البرامج الرياضية:** (1) أن لا تزيد مدة البرنامج الرياضي الحواري عن 90 دقيقة. (2) تحديد مدة الاستوديو التحليلي للمباريات -محلية كانت أو دولية- بما لا يزيد عن ساعة، موزعة قبل المباراة وبعدها. (3) تلغى فقرة تحليل أداء الحكام، من جميع البرامج وعلى جميع المنصات الخاضعة لسلطة المجلس. (4) لا يجوز البث المباشر للبرامج الرياضية، بعد 12 ليلًا، وحتى السادسة صباحًا، يستثنى من ذلك المباريات الخارجية؛ مراعاة لفروق التوقيت.

الهيئة الوطنية للصحافة:

الهيئة هي الجهة المسؤولة عن المؤسسات الصحفية القومية، أو المملوكة للدولة، والهيئة خلال الشهور الثلاث صدر عنها 20 نشاطًا، هذه النشاطات جاءت كالتالي: 20 خبرًا عن فاعلية المؤسسة وأدوارها، بالإضافة إلى بيان تهنئة وحيد، وبيان موقف وحيد، وتصريح وحيد، وقرار وحيد، وبروتوكول تعاون وحيد.

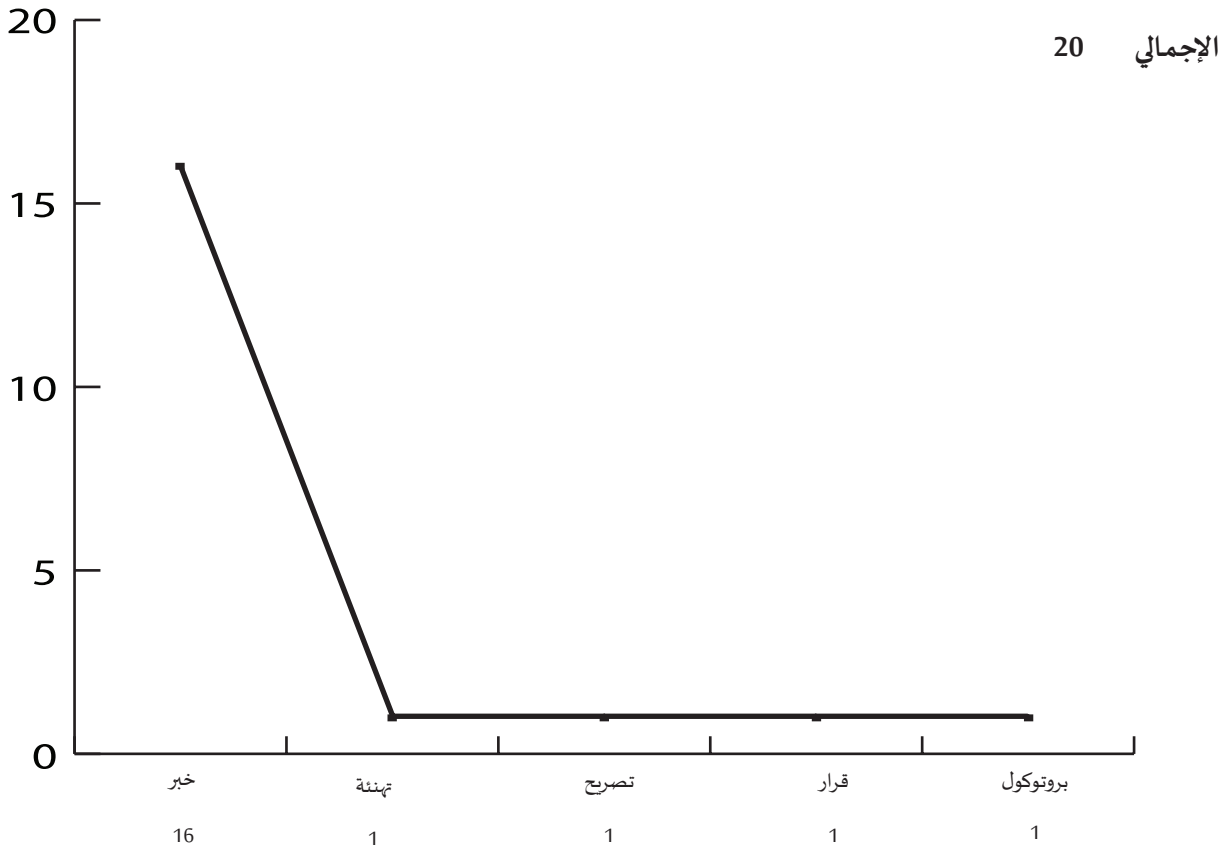

أهم ما صدر عن الهيئة الوطنية للصحافة:

تشكيل **مكتب الهيئة الوطنية للصحافة:** الرئيس المصري يقرر تجديد الثقة في المهندس عبد الصادق الشوربجي رئيسا للهيئة مدة 4 سنوات أخرى. مع تعيين الأساتذة المستشار محمود فؤاد عمار، ياسر سمير، علاء ثابت، عمرو الخياط، حمدي رزق، سامح محروس، أسامة أبو باشا، أعضاءًا جدد بالهيئة. مع اختيار علاء ثابت، وكيلاً للهيئة، ومروة نبيه، أميناً عاماً للهيئة. مع اعتماد تشكيل اللجان النوعية بالهيئة، لجنة تقييم وتطوير الأداء الاقتصادي والإداري بالمؤسسات الصحفية القومية برئاسة علاء ثابت، لجنة تطوير الأداء المهني برئاسة حمدي رزق، لجنة الشكاوى والمقترحات برئاسة عمرو الخياط، لجنة فض المنازعات برئاسة المستشار محمود عمار، لجنة المتابعة والاتصال والتوزيع برئاسة أسامة أبو باشا، لجنة التثقيف برئاسة سحر الجعارة، لجنة الأبحاث والمقترحات المستقبلية برئاسة سامح محروس.

تعيين المؤقتين بالصحف القومية: قرار فتح الباب لتعيين الصحفيين المؤقتين بالصحف القومية، وفي هذا القرار بدأت لجان الهيئة اختيار المتقدمين للتعيين فى الصحف القومية (صحفيين وإداريين وعمال) أعمالها، بحسب المواعيد المقررة والتى سبق الإعلام بها من خلال المؤسسات الصحفية القومية.

الهيئة الوطنية للإعلام:

الهيئة هي الجهة المسؤولة عن القنوات التلفزيونية القومية، أو المملوكة للدولة، والهيئة خلال الشهور الثلاث صدر عنها 20 نشاطًا، هذه النشاطات جاءت كالتالي:

12 خبرًا عن فاعلية المؤسسة وأدوارها، فضلًا عن 4 قرارات، 3 بيانات نعي، 2 بيان تهنئة، وتصريح وحيد.

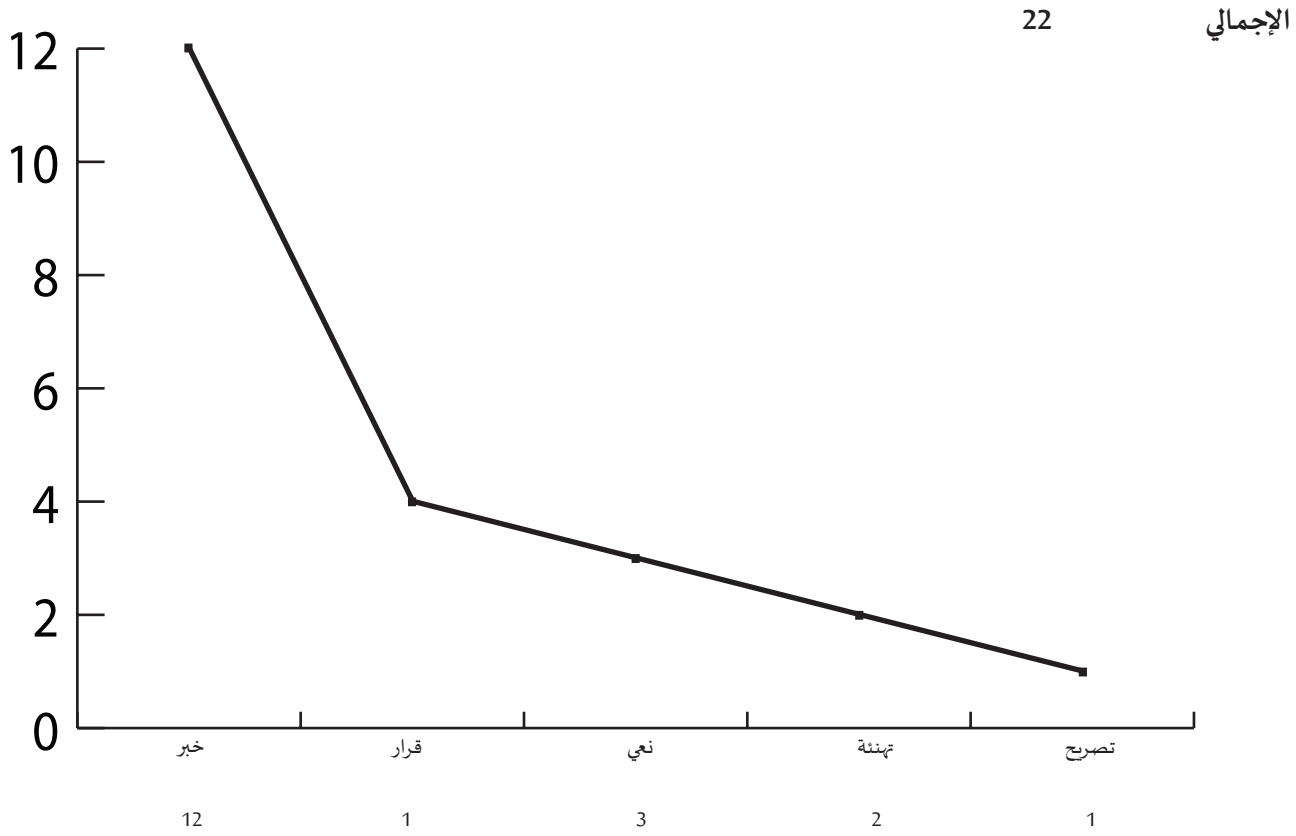

أهم ما صدر عن الهيئة الوطنية للإعلام:

التشكيل الجديد لمجلس الهيئة الوطنية للإعلام: أصدر رئيس الجمهورية قرارًا بتشكيل مجلس الهيئة، لمدة 4 سنوات، برئاسة أحمد المسلماني وعضوية كل من المستشار حماد مكرم توفيق نائب رئيس مجلس الدولة، وخالد محمد إبراهيم نوفل ممثلًا لوزارة المالية، والمهندس وليد زكريا أحمد ممثلًا للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، وأسامة كمال من الشخصيات العامة وذوي الخبرة، وريهام الديب من الشخصيات العامة وذوي الخبرة، وهالة حشيش ممثلًا لنقابة الإعلامية، وسامي عبد السلام سعدون ممثلًا للنقابة العامة للعاملين بالصحافة والطباعة والإعلام، وصفية مصطفى أمين، من الشخصيات العامة وذوي الخبرة. فيما تم انتخاب خالد نوفل وكيلًا لمجلس الهيئة الوطنية للإعلام.

قرارات صدرت عن الهيئة:

إلغاء بث الإعلانات بإذاعة القرآن الكريم ونقلها للبث على موجات الإذاعات الأخرى. (2) تكليف الأستاذ (1) أسامة كمال، عضو مجلس إدارة الهيئة، بتشكيل ورئاسة فريق عمل لبحث تطوير الرعاية الطبية بالهيئة الوطنية للإعلام. (3) تكليف الأستاذ مجدي لاشين، الرئيس السابق للتليفزيون المصري، بمنصب الأمين العام للهيئة الوطنية للإعلام. (4) الموافقة من حيث المبدأ على إلغاء الحد الأقصى للمتعاملين بنظام القطعة بالإذاعة المصرية.

المحور الثالث: أبرز الأحداث خلال الربع الرابع من عام 2024

نتناول في هذا الجزء أهم التطورات التي شهدها المجتمع الصحفي والإعلامي في مصر، وفي هذا النطاق نتناول قضيتين؛ الأولى: المجتمع الصحفي والإعلامي في مصر بين مساعي الترويض ومحاولات المقاومة. الثانية: إعادة تشكيل المؤسسات الناظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر.

المجتمع الصحفي والإعلامي في مصر بين مساعي الترويض ومحاولات المقاومة

المشهد الصحفي والإعلامي في مصر، هو مرآة للمشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ليس مرآة كونه يتناول التطورات التي تشهدها هذه المجالات بالرصد والتعليق والتحليل، وإنما نتيجة كون التغيرات التي تحدث في المجتمع الكبير تمتد تأثيراتها للمجتمع الصحفي؛ فالقوانين المجحفة، والأوضاع الاقتصادية القاسية، والاضطراب الاجتماعي العام، وانغلاق المجال العام؛ نجد تداعيات كل ذلك سافرة على الجماعة الصحفية والعمل الصحفي.

في هذا السياق نلمس خطين من التطورات، الخط الأول سلطوي يستهدف السيطرة على المجال الصحفي والإعلامي وتأميمه، وتحويل العمل الصحفي إلى خط إنتاج ينتج فقط ما يتوافق مع اختيارات المجموعات المهيمنة. الخط الثاني: يتمثل في محاولات المقاومة- مقاومة التهميش والتنميط والترويض.

في الخط الأول نسكن قرارات الحجب، والتعنت في منع التراخيص اللازمة للمواقع الصحفية الإلكترونية، واستهداف الصحفيين بالاستيقاف والاحتجاز والحبس الاحتياطي، والاشتراطات المفروضة على البرامج التلفزيونية، والرقابة الصارمة على المحتوى. في الخط الثاني نضع إصرار العاملين/ات في الحقل الصحفي على الاستمرار رغم الضغوط، ونضع محاولات علاج مشاكل الصحفيين، وتقليل تكلفة الضغوط والتقييدات التي يتعرضوا لها، وترجمة لهذه المحاولات كان المؤتمر العام السادس الذي نظمته نقابة الصحفيين.

أولًا- سياسات التأميم وترويض المجال الإعلامي:

في هذا السياق نقرأ قرارات الأعلى للإعلام، والتي تضمنت (1) منع المداخلات الهاتفية للجمهور خلال البرامج المنقولة مباشرة على الهواء، على أن يتم تجهيز الأسئلة والاستفسارات والآراء المقدمة من الجمهور من جانب فريق الإعداد قبل بثها بما يكفل عدم تضمنها أي إخلال بالقوانين والضوابط والمعايير المقررة.

(2) مدة البرنامج الديني لا تزيد على 30 دقيقة في القنوات والإذاعات المختلفة، ولا تزيد على 45 دقيقة في القنوات والإذاعات الدينية المتخصصة، ويستثنى من ذلك البرامج التي تستضيف شيخ الأزهر، أو قداسة البابا، أو وزير الأوقاف، أو فضيلة المفتي.

(3) وأن تمنع جميع الإعلانات بأشكالها خلال بث البرامج الدينية، ويسمح بها فقط قبل بداية بث البرنامج أو بعد نهايته[1].

(4) استدعاء الممثل القانوني لـ «قناة النهار»، للتحقيق في الشكاوى التي وصلت للمجلس حول برنامج «شاى بالياسمين» تقديم ياسمين الخطيب، وتحديد المسئولية القانونية للمسئولين بالقناة؛ إثر ذلك صدر قرار المجلس بإيقاف البرنامج مدة ستة أشهر، وتغريم القناة مائتى ألف جنيه، وانذارها لمخالفتها للأكواد والمعايير الإعلامية والقيم القانونية والأخلاقية والسلوكية. (5) قرارات وقف برنامج "تفاصيل" على قناة "صدى البلد" لمدة "ثلاثة شهور" وتغريم القناة مائة ألف جنيه، لارتكاب مخالفات تتعلق باستضافة أشخاص يروجون للإثارة والخوض في السمعة الشخصية. ثانياً: وقف برنامج "صبايا" على قناة "هي" لمدة شهرين وغرامة مائة ألف جنيه، وإنذار القناة بعدم الاستمرار في تقديم محتوى يحرض على انتهاك الحياة الخاصة وتشويه صورة المجتمع. ثالثاً: غلق قناة الصحة والجمال ومخاطبة مدينة الإنتاج الإعلامي لتنفيذ القرار لصدورها دون ترخيص بذلك.

أما منع مداخلات الجمهور على الهواء، يبدو الهدف منه فلترة ما يخرج عبر هذه البرامج، وإسكات الأصوات المباينة للخطاب الذي تتبناه المجموعة المهيمنة. أما منع الإعلانات فهو سيفقد هذه البرامج مصادر قوتها، إذ توقفها عن استقطاب الإعلانات يعني أن استمرارها مرهون بدعم القناة لها، بعكس البرامج التي يرتهن استمرارها بما تحقق من مشاهدات ينعكس بالضرورة على حجم الإعلانات التي تستقطبها. في الإطار ذاته، نضع قرار الهيئة الوطنية للإعلام بـ "إلغاء بث الإعلانات بإذاعة القرآن الكريم ونقلها للبث على موجات الإذاعات الأخرى".

أما قرارات الوقف فهي نوع من الوصاية وفق معايير غائمة وغير محددة، وتماشيًا مع رأي عام متقلب، وخروجًا على الحق في حرية الرأي والتعبير، وعقوبات قاسية لا تتفق مع حجم الجرم -إن اعتبرنا أن هناك جرم من الأساس.

في هذا السياق أيضًا، نقرأ ما صدر عن نقابة الإعلاميين، **القرار الأول:** إيقاف ياسمين الخطيب 3 أشهر بعد استدعائها للتحقيق بشأن حلقة هدير عبد الرازق، ومنع المخرج ورئيس التحرير من ممارسة النشاط الإعلامي. **القرار الثاني:** نقابة الإعلاميين تتخذ الإجراءات القانونية والقضائية ضد داليا فؤاد والقاهرة والناس؛ بعد ما تم تداوله عبر بعض المواقع الصحفية الإلكترونية ومواقع التواصل الإجتماعي عن اتهامها بحيازة مواد مخدرة.

في الحالة الأول صدر قرار الإيقاف لما أحدث برنامج ياسمين الخطيب من ردود فعل في الشارع؛ بالتالي جاء قرار الإيقاف صدى لميول الشارع، وليس انطلاقا من قاعدة قانونية معانيها واضحة ومحددة، ومتماشية مع مبادئ الدستور. أما في الحالة الثانية فقد كان التصريح باتخاذ الإجراءات القانونية والقضائية ضد داليا فؤاد والقاهرة والناس؛ محاولة للتبرأ من الإعلامية المشار إليها بعد تورطها في قضية اتجار بالمخدرات، وهنا يغيب أيضا المعيار الواضح والمحدد، إذ يتم التبرأ من إعلامية تمارس بالفعل العمل الإعلامي لمجرد تبرئة المجلس من المسؤولية أمام الرأي العام.

1-المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام (فيس بوك)، بيان صحفي، 24 ديسمبر 2024، في:https://tinyurl.com/ycy3dw9r

ثانيًا- المجتمع الصحفي ومقاومة الترويض:

لعل أوضح صور المقاومة ضد الصعوبات والتحديات التي يواجهها المجتمع الصحفي والإعلامي في مصر هو حرص نقابة الصحفيين على عقد مؤتمرها العام السادس، خلال الفترة من 14 إلى 16 ديسمبر 2024، لمناقشة أبرز التحديات وأهم العقبات والمشكلات التي يواجهها المجتمع الصحفي، أفرادًا ومؤسسات، سواء فيما يتعلق بحرية الصحافة وحرية تبادل المعلومات، وقضايا الإصلاح الإداري للمؤسسات الصحفية، وكذلك سبل الإصلاح المالي والاقتصادي، فضلًا عن أجور الصحفيين وأوضاعهم المالية والمعيشية، مع الإشارة إلى المحتوى الصحفي، وقضايا الإصدار والنشر، وكذلك مشكلات التمويل، وملف الصحف المتوقفة، ومنظومة القيد بنقابة الصحفيين ومشكلاته، وتحديات توزيع الصحف وتسويقها، وأخيرًا ميثاق الشرف الإعلامي ومدونات السلوك في المجتمع الصحفي.

الخاتمة:

من المرجح أن يستمر التدافع بين القوى الداعمة للكلمة الحرة وحرية الرأي والتعبير وتداول المعلومات، والقوى المحافظة الراغبة في ترويض الجموح وطمس الاختلاف؛ ويكون التغلب بصورة مستمرة لصاحب النفس الطويل؛ والقادر على الاستمرار رغم الضغوط والصعوبات.

إعادة تشكيل المؤسسات الناظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر

شهد الربع الأخير من عام 2024، إعادة تشكيل لكل المؤسسات المحسوبة على الدولة، والمسؤولة عن تنظيم المشهد الصحفي والإعلامي في مصر، في هذا الإطار تم إعادة تشكيل مكتب الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية، ومكتب المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، ومكتبي الهيئة الوطنية للصحافة، والهيئة الوطنية للإعلام. في هذه السطور نرصد أبرز ملامح التشكيل الجديد.

أولًا: إعادة تشكيل مجلس إدارة الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية:

أعلنت الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية، في 10 ديسمبر 2024، عن إعادة تشكيل مجلس إدارتها ليصبح رجل الأعمال طارق نور رئيسًا للشركة، واختيار طارق مخلوف عضوًا منتدبًا، وعضوية كل من: سيف الوزيري، محمد السعدي، تامر مرسي، أحمد طارق، عمرو الفقي، شريف الخولي، عمرو الخياط. واختيار "نور" جاء في إطار شراكة عقدتها الشركة مع كل من: شركة طارق نور القابضة، وقناة المحور، والهدف منها حسبما أعلنت الشركة "وضع استراتيجية مستقبلية لتطوير المنظومة الإعلامية بما يعود بالنفع على صناعة الإعلام بشكل عام".

ثانيا: التشكيل الجديد للمجلس الأعلى للإعلام:

أصدر الرئيس عبدالفتاح السيسي القرار رقم 518 لسنة 2024، بتشكيل المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، لمدة أربع سنوات، حيث تم اختيار خالد عبد العزيز رئيسًا للمجلس الأعلى للإعلام، كما انُتخب الإعلامي عصام الأمير، وكيلًا للمجلس، ومخاطبة مجلس القضاء الأعلى بشأن طلب الموافقة على اختيار المجلس للمستشار ياسر المعبدي، أمينًا عامًا للمجلس. كذلك أصدر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، برئاسة المهندس خالد عبدالعزيز، قرارات التشكيل الكامل للجانه.

ثالثًا: التشكيل الجديد لمجلس الهيئة الوطنية للإعلام:

أصدر رئيس الجمهورية قرار رقم 520 لسنة 2024، بتشكيل الهيئة الوطنية للإعلام - لمدة أربع سنوات بتشكيل مجلس الهيئة، لمدة 4 سنوات، برئاسة أحمد المسلماني وعضوية كل من المستشار حماد مكرم توفيق نائب رئيس مجلس الدولة، وخالد محمد إبراهيم نوفل ممثلا لوزارة المالية، والمهندس وليد زكريا أحمد ممثلا للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، وأسامة كمال من الشخصيات العامة وذوي الخبرة، وريهام الديب من الشخصيات العامة وذوي الخبرة، وهالة حشيش ممثلا لنقابة الإعلامية، وسامي عبد السلام سعدون ممثلا للنقابة العامة للعاملين بالصحافة والطباعة والإعلام، وصفية مصطفى أمين من الشخصيات العامة وذوي الخبرة. فيما تم انتخاب خالد نوفل وكيلا لمجلس الهيئة الوطنية للإعلام.

أخيرًا: تجديد الثقة في رئيس الهيئة الوطنية للصحافة وإعادة تشكيل مكتبها:

قرر الرئيس المصري، وفق قرار رقم 519 لسنة 2024، تجديد الثقة في المهندس عبد الصادق الشوربجي رئيسا للهيئة مدة 4 سنوات أخرى. مع تعيين الأساتذة المستشار محمود فؤاد عمار، ياسر سمير، علاء ثابت، عمرو الخياط، حمدي رزق، سامح محروس، أسامة أبو باشا، أعضاءًا جدد بالهيئة. مع اختيار علاء ثابت، وكيلاً للهيئة، ومروة نبيه، أميناً عاماً للهيئة. مع اعتماد تشكيل اللجان النوعية بالهيئة، لجنة تقييم وتطوير الأداء الاقتصادي والإداري بالمؤسسات الصحفية القومية برئاسة علاء ثابت، لجنة تطوير الأداء المهني برئاسة حمدي رزق، لجنة الشكاوى والمقترحات برئاسة عمرو الخياط، لجنة فض المنازعات برئاسة المستشار محمود عمار، لجنة المتابعة والاتصال والتوزيع برئاسة أسامة أبو باشا، لجنة التثقيف برئاسة سحر الجعارة، لجنة الأبحاث والمقترحات المستقبلية برئاسة سامح محروس.

الخاتمة:

السطور السابقة قدمت معلومات وصفية عن التغييرات التي طالت الهيئات المعنية بتنظيم المشهد الإعلامي والصحفي في مصر، لكنها لم تتطرق لخلفيات هذه التغييرات ودلالاتها، والعوامل التي قادت إلى صدورها في هذا التوقيت. وهي النقاط التي من المحتمل أن نتطرق لها لاحقا.

الخاتمة والتوصيات:

لا يزال المجتمع الصحفي والإعلامي في مصر يعاني من صعوبات أكبر بكثير من الفرص المتاحة أمامه، كما يظهر في الانتهاكات التي شهدها الربع الأخير من عام 2024، ويظهر كذلك فيما صدر عن الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، حسبما رصدنا.

لذلك نقدم في السطور المتبقية عدد من التوصيات، أخذها في الاعتبار، يمكن أن يسهم في خلخلة الوضع المأزوم الراهن للمجتمع الصحفي والإعلامي في مصر، هذه التوصيات كالتالي:

فيمَا يتعلق بالحريات الإعلامية:

1 - ضرورة العمل على إتاحة المجال العام ودعم الحريات، إعمالًا لنصوص الدستور المصري، الذي كفل حرية التعبير في المادة 65، وحظر فرض الرِقابة على وسائل الإعلام وفقًا لنص المادة 71.

2 - ضرورة التوقّف عن توقيع عقوبات سالبة للحرية في قضايا النشر، إعمالًا للدستور المصري، الصادر في 2014، الذي حظر توقيع أية عقوبات سالبة للحرية في القضايا المتعلّقة بالنشر. مع العمل على إتاحة المجال العام ودعم الحريات، إعمالًا لنصوص الدستور المصري، الذي كفل حرية التعبير في المادة 65، وحظر فرض الرِقابة على وسائل الإعلام وفقًا لنص المادة 71.

3 - ضرورة العمل على إنهاء مِلف الحبس الاحتياطي للصحفيين/ات وأصحاب الرأي، وإطلاق سراحهم/ن . وكذلك العمل على تعديل قانون الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بتنظيم الحبس الاحتياطي، وبشكل أخص فيما يخص العاملين/ات في المجال الصحفي والإعلامي.

4 - ضرورة حرص المؤسسة الأمنية على توفير الحماية اللازمة للصحفيين/ات والإعلاميين/ات، في أثناء ممارسة عملهم/ن، وتيسير سُبل العمل والحركة أمامهم/ن، كونهم/ن يشاركون أجهزة الدولة في كشف الفساد ،ومحاربته، فضلًا عن أهمية توعية المجتمع بالدور المهم الذي تلعبه الصِّحافة والإعلام في تنوير الرأي العام وفي حماية مصالح الناس.

فيمَا يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعاملين/ات بالصحافة والإعلام:

5 - ضرورة احترام المؤسسات الصحفية والإعلامية لقوانين العمل المحلية والدولية، والمواثيق التي تحظر ممارسة الفصل التعسفي، أو حجب الحقوق المالية، أو انتهاج السياسات التمييزية في العمل، ومنها المادة 35 من قانون العمل المصري، الذي يحظر التمييز في الأجور بسبب اختلاف الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة، وأيضًا المادة الخامسة من الاتفاقية الدولية، للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، التي

نصّت على حظر التمييز العنصري والقضاء عليه، وأن يتمتع الجميع بعدد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تشمل الحق في تقاضِ أجر متساوٍ عن العمل المتساوي؛ لأن المساواة في الأجور من حقوق الإنسان المُتعارف عليها، وهي من حق جميع النساء والرجال.

6 - ضرورة أن تحرص نِقابة الصحفيين، والمؤسسات الناظمة للعمل الصحفي والإعلامي، على حماية الحقوق المالية للصحفيين/ات والإعلاميين/ات.

يهدف برنامج الرصد والتوثيق، إلى متابعة كافة الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والإعلاميون والمؤسسات الصحفية والإعلامية في مصر. ويعتمد منهجيته الخاصة في عملية الرصد التي تقوم على 3 محاور رئيسة في رصد الإنتهاكات؛ الأول: الرصد الميداني عبر فريق العمل الميداني؛، والثاني: التواصل مع الضحايا للتأكد من وقوع انتهاكات بحقهم وتوثيق شهاداتهم، والثالث: يتم في حالة عدم تو افر معلومات ميدانية أو تواصل مباشر، ويتم الرصد والتوثيق من خلال الصحف والقنوات عبر وسائل الإعلام الإلكترونية.

وبرنامج الرصد والتوثيق، بمثابة مركز الدائرة لعمل المرصد المصري للصحافة والإعلام؛ حيث يتم من خلاله إبلاغ برنامج الدعم والمساعدة القانونية بالقضايا التي يجب العمل عليها، و إبلاغ البرامج البحثية الأخرى بالقضايا الملحة في هذا التوقيت والتي يستلزم العمل عليها.

المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

EOJM

www.eojm.org